



المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



A

البند 9-2 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي
بالي، إندونيسيا، 14-18 مارس/آذار 2011
تقرير عن تنفيذ إستراتيجية التمويل

مذكرة مقدمة من الأمين

موجز تنفيذي

- 1 - كان الجهاز الرئاسي، بحلول دورته الثالثة، قد اعتمد إستراتيجية تمويل المعاهدة الدولية وملاحقتها الأربعة. ورحب الجهاز الرئاسي، في دورته الثالثة، بالخطوة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق اقتسام المنافع التابع لإستراتيجية التمويل (الخطوة الإستراتيجية).
- 2 - وقد تحقق منذ دورة الجهاز الرئاسي الثالثة تقدم كبير وسريع في إستراتيجية تمويل المعاهدة، ولاسيما فيما يتعلق بالموارد المتاحة لصندوق اقتسام المنافع الذي يحتفظ بالموارد الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة، وفيما يتعلق بعمليات الصندوق.
- 3 - وتقدم هذه الوثيقة تحديثاً لجهود حشد الموارد لصندوق اقتسام المنافع ولتنفيذ الخطوة الإستراتيجية. وهي تلخص بعد ذلك التقدم المحرز والتحديات الرئيسية التي ستواجه في مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ دورة مشاريعه ووضع الإجراءات ووضع الترتيبات المؤسسية لدعم عمل الصندوق وأثره. كما تتناول الوثيقة عناصر أخرى في إستراتيجية التمويل، وخصوصاً الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة. وتختتم الوثيقة بتقديم تحليل مقتضب للعمل الحكومي الدولي الذي يتعين القيام به خلال الفترة القادمة بين الدورتين.
- 4 - ويُرفق بهذه الوثيقة في المرفق 1 مشروع قرار. ويُطلب إلى الجهاز الرئاسي أن يقدم توجيهاته حول الجهود المقبلة لحشد الموارد من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات لأغراض صندوق اقتسام المنافع. كما قد يرغب الجهاز الرئاسي في الاعتراف بالتقدم المحرز في تنفيذ الجولتين الأولى والثانية من دورات مشاريع صندوق اقتسام المنافع، وفي تقديم توجيهاته حول تنفيذ الجولات المقبلة، وخصوصاً حول مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع، ولاسيما من حيث إجراءاته ومن حيث ترتيباته المؤسسية. كما يتضمن مشروع القرار تدابير ممكنة لمواصلة تناول تلك الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة.

لدواعي الاقتصاد، طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ووثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:

<http://www.planttreaty.org>

بيان المحتويات

الفقرات

8-1	أولاً - مقدمة
	ثانياً - تقرير عن صندوق اقتسام المنافع
40-9	ألف - حشد الموارد: تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق اقتسام المنافع
102-41	باء- عمليات صندوق اقتسام المنافع
107-102	ثالثاً- تقرير عن موارد إستراتيجية التمويل غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة
112-108	رابعاً- العمل الحكومي الدولي بخصوص إستراتيجية التمويل خلال الفترة القادمة بين الدورتين

المرفق 1: مشروع قرار: تنفيذ إستراتيجية تمويل المعاهدة

أولاً - مقدمة

- 1 - تبلغ هذه الوثيقة عن التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية تمويل المعاهدة، مع التركيز بصورة خاصة على صندوق اقتسام المنافع الذي يحتفظ بالموارد الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة.
- 2 - وعملاً بالمادة 18 من المعاهدة، تتعهد الأطراف المتعاقدة بتنفيذ إستراتيجية لتمويل تنفيذ المعاهدة. وكان الجهاز الرئاسي، بحلول دورته الثالثة، قد اعتمد إستراتيجية تمويل المعاهدة الدولية وملاحقها الأربعة، وهي: أولويات استخدام الموارد بموجب إستراتيجية التمويل؛ ومعايير الأهلية لاستخدام الموارد الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة؛ والإجراءات التنفيذية لاستخدام الموارد الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة؛ ومتطلبات المعلومات والإبلاغ بموجب إستراتيجية التمويل.¹
- 3 - وفي دورته الثالثة، اتخذ الجهاز الرئاسي القرار 2009/3 بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية. وفي ذلك القرار، قام الجهاز الرئاسي بأمر منها ما يلي:
 - رحب بالخطة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق اقتسام المنافع التابع لإستراتيجية التمويل (الخطة الإستراتيجية) ووضع هدفاً محدداً بمبلغ 116 مليون دولار أمريكي بين يوليو/تموز 2009 وديسمبر/كانون الأول 2014. واتفق على أن تلك الخطة تشكل أساساً لقيام الأمانة والأطراف المتعاقدة بحشد الموارد لصندوق اقتسام المنافع؛
 - اعتمد الملحق 4 من إستراتيجية التمويل، متطلبات المعلومات والإبلاغ بموجب إستراتيجية التمويل.
- 4 - كما قدم الجهاز الرئاسي، من خلال القرار 2009/3، توجيهات حول العمل الذي يتعين القيام به في الفترة بين الدورتين قبل انعقاد دورته الرابعة، وخصوصاً فيما يتعلق بما يلي:
 - جهود حشد الموارد، بما فيها ما يتعلق بالنهج المبتكرة؛
 - تشغيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك إجراءات الصرف والإبلاغ؛
 - رصد تنفيذ إستراتيجية التمويل العامة، بما في ذلك الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة.
- 5 - وأعاد الجهاز الرئاسي تشكيل اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل بغية إسداء المشورة للمكتب والأمانة في المجالات المذكورة أعلاه. وقد عقدت اللجنة دورتين خلال الفترة بين دورتي الجهاز الرئاسي وكان لمشورتها أهمية أساسية وخصوصاً في دعم جهود حشد الموارد، وتصميم الجولة الثانية لدورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع وتنفيذها، ومواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع. كما قرر الجهاز الرئاسي تفويض مكتب دورته الرابعة بسلطة تنفيذ دورة المشاريع خلال فترة السنتين 2010/2011.

¹ http://www.planttreaty.org/funding_en.htm

6 - وتقدم هذه الوثيقة تحديداً حول جهود حشد الموارد لصندوق اقتسام المنافع وتنفيذ الخطة الإستراتيجية. وهي تلخص بعد ذلك التقدم المحرز والتحديات الرئيسية التي ستواجهه في مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ دورة مشاريعه ووضع الإجراءات ووضع الترتيبات المؤسسية لدعم عمل الصندوق وأثره. كما تتناول الوثيقة عناصر أخرى في إستراتيجية التمويل، وخصوصاً الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة. وتختتم الوثيقة بتقديم تحليل مقتضب للعمل الحكومي الدولي الذي يتعين القيام به خلال الفترة القادمة بين الدورتين.

7 - وللوثيقة ضمیمة ستصدر بصورة منفصلة تحت عنوان "تنفيذ المشاريع الموافق عليها في دورة المشاريع الثانية لصندوق اقتسام المنافع".² وتعرض الضمیمة بالتفصيل المعلومات والقرارات المتعلقة بالإجراءات والترتيبات التي تمكّن من القيام بالخطوات القادمة لدورة المشاريع الثانية (صرف الأموال والإبلاغ والرصد والتقييم).

8 - وينبغي أن ينظر الجهاز الرئاسي في هذه الوثيقة بالاقتران مع اثنتين أخريين هما: IT/GB-4/11/8 تقرير الرئيسين المشتركين للجنة الاستشارية المخصصة لإستراتيجية التمويل، ووثيقة الدورة، IT/GB-4/11/Inf.12 تقرير عن المشاريع الموافق عليها في دورة المشاريع لصندوق اقتسام المنافع في فترة السنتين 2011/2010، الذي سيدرج المشاريع التي وافق المكتب على تمويل صندوق اقتسام المنافع لها.

ثانياً - تقرير عن صندوق اقتسام المنافع

ألف - حشد الموارد: تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق اقتسام المنافع

9 - اعتمد الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة الخطة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق اقتسام المنافع التابع لإستراتيجية التمويل. وتحدد إستراتيجية التمويل بقيمة 116 مليون دولار أمريكي ينبغي تأمينه بحلول ديسمبر/كانون الأول 2014. كما توفر إطاراً لتنفيذها. ويبلغ هذا القسم الفرعي عن التقدم المحرز في تحقيق هدف المعاهدة هذا.

10 - وتتوخى الخطة الإستراتيجية أن تقوم الأطراف المتعاقدة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية بالأدوار التالية:



- الأطراف المتعاقدة - 75% (87 مليون دولار أمريكي)
- القطاع الخاص - 11% (13 مليون دولار أمريكي)
- المؤسسات الدولية - 11% (13 مليون دولار أمريكي)
- الدول التي ليست أطرافاً متعاقدة بعد - 1% (1 مليون دولار أمريكي)
- الأفراد - 2% (2 مليون دولار أمريكي)

11 - وعلى وجه الخصوص، طُلب إلى الأطراف المتعاقدة أن تنظر في تقديم مساهمات طوعية على أساس هيكل منظم على درجات. ويستند التصنيف في هذه الدرجات إلى القدرة والاهتمام بالمسألة وتاريخ التبرع للمبادرات العالمية الأخرى.

الدرجات	مستوى الاستثمار السنوي
الدرجة الأولى	بحدود 2.6 مليون دولار أمريكي
الدرجة الثانية	بحدود 870,000 دولار أمريكي
الدرجة الثالثة	بحدود 345,000 دولار أمريكي

التقدم المحرز في حشد الموارد

12 - كخطوة أولى، حددت الخطة الإستراتيجية هدفاً يتمثل بتأمين مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2010 لاستثمارها في الدعوة لتقديم مقترحات عام 2010 من الجولة الثانية من دورة المشاريع لصندوق اقتسام المنافع. وبقيادة الدكتور Shakeel Bhatti أمين المعاهدة، وبدعم من شركة CCS (وهي شركة مختصة بتأمين الأموال) في روما ولندن ونيويورك، أعطيت الأولوية منذ دورة الجهاز الرئاسي الثالثة لحشد الموارد وتم تأمين استثمارات من "الدرجة الأعلى" من الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى تطوير العلاقات مع المؤسسات الدولية والقطاع الخاص.

13 - وحتى ديسمبر/كانون الأول 2010، قدمت الأطراف المتعاقدة التالية مساهمات لصندوق اقتسام المنافع على النحو التالي:

المستوى	الجهة المانحة
101,000 دولار أمريكي	النرويج
1.2 مليون دولار أمريكي	إيطاليا
660,000 دولار أمريكي	آيرلندا
870,000 دولار أمريكي	أستراليا
2.2 مليون دولار أمريكي	إسبانيا

14 - وخلال فترة السنتين هذه، تلقى الصندوق أول مساهمة طوعية فيه جاءت من تسويق تجاري لمادة نتجت عن استخدام موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة. فقد قدم برنامج كندي للبحوث مساهمة طوعية لصندوق اقتسام المنافع عن إنتاج مجموعة منتجات من القمح الهجين (التريتيكيل) يجري تسويقها تجارياً، بقيمة إجمالية تبلغ 1,190 دولاراً أمريكياً.

15 - إضافةً لذلك، قرر عدد من المنظمات الدولية دعم مواصلة تطوير صندوق اقتسام المنافع، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

16 - وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية المخصصة لإستراتيجية التمويل وثيقة تفيد بأن المنظمة مهتمة تماماً بالعمل مع صندوق اقتسام المنافع على مساعدة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ من خلال إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبأنها تعتزم أن تلتزم بأكثر من 10 ملايين دولار أمريكي لأغراض هذا العمل. وفي الاجتماع الثاني للمكتب، شرح ممثل عن البرنامج الإنمائي العناصر الرئيسية للشراكة الممكنة مع البرنامج، بما في ذلك الاستثمار في الدعوة لتقديم المقترحات ودعم الحشد المشترك للموارد والمشورة السياساتية الإستراتيجية وتشغيل المشاريع، فيما يتعلق بأمور من قبيل الصرف والرصد والإبلاغ. وأعرب مكتب الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي عن تقديره الكبير للعرض الايجابي البناء الذي قدمه البرنامج الإنمائي للشراكة مع صندوق اقتسام المنافع وطلب إلى أمين المعاهدة إضفاء الصفة الرسمية على الشراكة. وبيّغ، منذ ذلك الوقت، كل من المكتب واللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل بصورة منتظمة عن التقدم المحرز في موضوع التعاون مع البرنامج الإنمائي.

17 - ولقترحات المشاريع الكاملة التي نقلها البرنامج الإنمائي من خلال الدعوة لتقديم مقترحات عام 2010 قيمة إستراتيجية في البرنامج الأعم لدى البرنامج الإنمائي. وقد قدمت المقترحات إلى صندوق اقتسام المنافع لتقييمها، وتبلغ قيمة الحافظة المقدمة نحو 4 ملايين دولار أمريكي. ويعتزم البرنامج الإنمائي أن يلتزم التمويل الضروري لدعم تنفيذ هذه المقترحات بحشد موارد إضافية وجديدة أو بنقل الموارد من المشاريع والبرامج الأكبر حجماً التي يمكن فيها إدراج المقترحات. وسيتعاون البرنامج الإنمائي مع أمانة المعاهدة بشكل وثيق خلال الأشهر القادمة، حيث سيجري تنسيق أنشطتهما القائمة فيما يتعلق بحشد الموارد لتأمين التمويل لتنفيذ المقترحات التي يدعمها البرنامج الإنمائي والتي وافق عليها مكتب الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي. وستعطي النهج المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق اقتسام المنافع موثوقية إضافية لجهود حشد الموارد. ويتمثل الهدف في البدء بتنفيذ هذه المقترحات في أسرع وقت ممكن عقب الموافقة عليها.

18 - وخلال الاجتماع السادس للجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل، شدد ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن لدى الصندوق الدولي وصندوق اقتسام المنافع أهدافاً متماثلة في أولويات حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه في الحد من الفقر الريفي. وأكد تعهد الصندوق الدولي بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي في إطار الدعوة لتقديم مقترحات عام 2010 لصندوق اقتسام المنافع. وإضافةً لهذا التعهد، التزم الصندوق الدولي بدعم تعبئة التمويل المشترك من جهة ممولة ثانية. ويمكن لمجموع الدعم المالي المتأتي من خلال الشراكة مع الصندوق الدولي إلى مستوى أقصى قدره ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

19 - وعموماً، ينتظر أن يتم تأمين مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لعام 2010 بحلول موعد الاجتماع الذي سيعقده مكتب الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي قبيل الدورة نفسها للموافقة على المشاريع التي ستمول في إطار الجولة الثانية من دورة المشاريع. وهذه الموافقة ستتحقق وفقاً لتوفر الأموال تحت تصرف الجهاز الرئاسي في دورة المشاريع هذه.

20 - وقد عمل أمين المعاهدة على إشراك جميع الأطراف المتعاقدة في المبادرة، من خلال اجتماعات ومناسبات شخصية مكثفة ومواد مجمعة خصيصاً وجلسات إحاطة جماعية. وكان للأطراف المتعاقدة دور قيادي قام به على مختلف المستويات الوزراء والمستشارون والمنسقون القطريون والممثلون الدائمون والسفراء في روما لدى منظمة الأغذية والزراعة. وقد لوحظت مستويات مشجعة من التمثيل المبكر، حيث ينظر 15 من الأطراف المتعاقدة بصورة فعلية في تقديم الدعم.

21 - ويجري العمل على تطوير العلاقات مع القطاع الخاص والمؤسسات، بما في ذلك مع قطاع البذور العالمي وصناعة الأغذية ومؤسسات من قبيل بيل ومليندا غيتس ومؤسسة نيبون، على أنه لا يزال على المعاهدة أن تؤمن الاستثمار الأول من أي من المؤسستين.

22 - وإجمالاً، يوجد في نظام المعاهدة المركزي لتتبع حشد الموارد أكثر من 450 مصدراً محتملاً، بينها مصادر تتصف بالأولوية مدعومة بمذكرات بحثية ومواد مرجعية شاملة. وتوجد في هذه القائمة جهات مانحة موجودة ومصادر محتملة نشطة ومصادر أخرى لم يجر الاتصال بها بعد. وكما لاحظت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل فإن "لا يزال يوجد لدى المعاهدة قدر من المصادر أكبر مما يتوفر لديها من الموارد لإدارتها". وفي حين أن من المشجع وجود مصادر محتملة لم تُدرس بعد، فإن ذلك يعني أيضاً أن المعاهدة لا تحظى بالتمويل الكامل اللازم لها وأنها لذلك تتعرض لإضاعة الفرص.

23 - وتواصل أمانة المعاهدة استكشاف النهج المبتكرة لدعم المبادرة مالياً. ويوفر التزام الحكومة النرويجية باستثمار نسبة مئوية من مبيعات البذور سنوياً نموذجاً مرجعياً عملياً. ولا تزال المناقشات مستمرة مع قطاع البذور العالمي وعدد من الأطراف المتعاقدة التي تنظر في الأخذ بنماذج مماثلة.

أنشطة رعاية العلاقات

24 - ظهر أن أنشطة رعاية العلاقات هي أكثر أدوات حشد الموارد فعالية. فهي تتيح محافل رفيعة المستوى للإعلان عن الاستثمارات والمواعيد النهائية لاتخاذ القرارات. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني عام 2009، استضاف مختلف قادة المعاهدة سلسلة من هذه المناسبات لإطلاع الجهات المانحة على مستجدات المبادرة وإشراك المصادر المحتملة الرئيسية وتأمين نشر المعلومات من خلال وسائل الإعلام.

25 - وتشمل هذه المناسبات ما يلي:

- اجتماع استضافه الوزير النرويجي Brekk على هامش مؤتمر قمة الأغذية العالمي؛
- حلقة باري الدراسية للسياسات استضافتها الحكومة الإيطالية؛
- شراكة مع المنظمة الدولية للتنوع البيئي للاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيئي؛
- اجتماع للمدعوين فقط استضافته الحكومة الإسبانية في قرطبة؛

- جلسة إحاطة مشتركة مع الصندوق الاستثماري العالمي للتنوع المحصولي أثناء مؤتمر لاهاي لتغير المناخ؛
- اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى استضافه الوزير الإيطالي Galan في ديسمبر/كانون الأول 2010 وحضره ممثلون من أكثر من 60 بلداً.

26 - وقد أتاحت كل مناسبة فرصاً لإشراك مصادر محتملة أساسية وإطلاعها على المستجدات وإحاطتها علماً بما تحقق من تقدم، ولتجنيد قادة جدد. وحققت كل مناسبة نتائج ملموسة في الترويج للقرارات الاستثمارية وإقامة علاقات جديدة والمضي قدماً بالمناقشات، وهي أمور تشدد جميعها على أهمية أنشطة رعاية العلاقات على النحو الوارد في الخطة الإستراتيجية.

27 - وعلى وجه التحديد، أدى اجتماع باري إلى الإعلان عن استثمار إسباني، وأدى أسبوع التنوع البيولوجي إلى الإعلان من جانب إيطاليا، وشهد اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى إعلان آيرلندا عن دعمها المستمر للمعاهدة. وستستمر في عام 2011 مناسبات التنفيذ الجارية وفقاً للخطة الإستراتيجية، وذلك بغية حشد مزيد من الموارد بحيث يمكن للمعاهدة أن تغطي عوامل مختلفة من قبيل الاتساع الجغرافي والقرب من المصادر المحتملة والتكلفة.

28 - و أكثر أنشطة رعاية العلاقات فعالية هي كما يلي:

- مجموعات صغيرة؛
- تقودها وتستضيفها وتمولها البلدان؛
- الحضور فيها من أعلى المستويات، وخصوصاً الوزراء وصناع القرارات الرئيسيون؛
- منظمة حسب متطلبات جمهورها.

الاتصالات

29 - أعربت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية عن شاغل متكرر لديها يتمثل في أن على المعاهدة والصندوق أن يحسنا من أدائهما في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام فيما يتعلق بنمو المعاهدة واختصاصها العالمي وتركيزها وأثرها. ومنذ الدورة الثالثة للجهاز الرئاسي، ومع أنه تم القيام ببعض أنشطة التواصل الأساسية وإصدار عدد من النواتج، من قبيل النشرات الإخبارية والبيانات الصحفية لأغراض أنشطة رعاية العلاقات، فإنه وبسبب القيود المفروضة على الميزانية، لم يجر تأمين أي اعتراف في وسائل الإعلام العالمية الرئيسية، لا بالمعاهدة ولا بالصندوق. ولاستمرار النمو خارج نطاق الشبكة المتخصصة أهميته في دعم "تعميم" رسالة صندوق اقتسام المنافع على جمهور من الجهات المانحة أوسع نطاقاً. ولبلوغ هذا الهدف، فإن من الأساسي أن يستمر منح الأولوية لهذه المسألة طوال فترة السنتين وأن تقدم لها الموارد وفقاً لذلك.

30 - وقد اتخذت خطوات أولية صغيرة نحو "التعميم". وقد أشير إلى صندوق اقتسام المنافع في ديسمبر/كانون الأول 2009 باعتباره يقوم "بالدور القيادي في هذا الميدان".

31 - ومن أبرز معالم أنشطة التواصل خلال عام 2011 ما يلي:

- تعتبر الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي الحدث الأول عالمياً من حيث الإعلام العالمي؛
- يمثل الإعلان عن المشاريع الممولة بحد ذاته فرصة للترويج للمعاهدة من خلال زيارات وسائل الإعلام للمشاريع وإجراء المقابلات الشخصية مع المنظمات المستفيدة؛
- تتضمن الدعوة لتقديم مقترحات عام 2010 لصندوق اقتسام المنافع رسالة واضحة تتعلق بالأمن الغذائي وتغير المناخ. وقد حظيت الدعوة بالاعتراف بها خلال الأشهر الأخيرة، ومن أبرز ذلك إدراجها في مرفق تمويل التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.³ وتمثل هذه الفرص وغيرها مجالاً سيلقى مزيداً من التطوير خلال فترة السنتين 2011/2012.

القيادة

32 - كان الدكتور Shakeel Bhatti، وحتى اليوم، على رأس المبادرة، بدعم من فرقة عمل صغيرة تضم الوزير النرويجي Lars-Peder Brek والسفير Walter Fust، المدير العام السابق للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. إضافة لذلك، عمل الأستاذ M.S. Swaminathan سفيراً للنوايا الحسنة.

33 - وفي حين أن فرقة العمل بقيت متقدمة على الخطة الإستراتيجية، فإن عدد أعضائها أقل بكثير من المستوى المتمثل بـ 7-9 أعضاء فيها بالإضافة إلى 2-3 من سفراء النوايا الحسنة، وهو المستوى الذي كان متوقفاً وقت إطلاق خطة صندوق اقتسام المنافع. وعملاً على الحفاظ على الزخم اللازم وزيادة الاستثمارات المؤمّنة، ينبغي أن تحظى أعداد الأعضاء بالأولوية خلال عام 2011. فيعمل القادة المتطوعون هؤلاء كسفراء عالميين للمبادرة وهم يبرزونها في أوساط أقرانهم من أصحاب النفوذ وينوعون جمهورها ويزيدون من قدرة المعاهدة على حشد الموارد. فالأمانة ستحتاج إلى الاعتماد على دعم البلدان الأعضاء في هذا المجال لتيسير عمليات التقديم إلى الحكومات الأعضاء ودعوتها إلى لعب دور أكثر نشاطاً في مساندة هذا النمو.

الدعم البشري والمالي لحشد الموارد

34 - تتطلب مبادرة من هذا الحجم تأمين الموارد المهنية الملائمة. فالاستثمارات الأساسية هي الموظفون والاتصالات ومختلف المواد المطبوعة أو الإعلامية والتكاليف الثابتة للأنشطة والسفر. وإلى الآن، تؤمّن موارد "الدور القيادي في هذا الميدان" من خلال الوقت الكبير الذي ينفقه أمين المعاهدة والدعم الإلكتروني المتفرغ الذي تقدمه شركة CCS.

35 - وأكملت شركة CCS عقدها للدعم الإلكتروني المتفرغ في ديسمبر/كانون الأول 2010. وكانت الخطة الإستراتيجية قد تضمنت وجود موظفين داخليين للمعاهدة برتبة ف-5 وف-3. على أن التأخيرات الكبيرة الناتجة عن الإجراءات الإدارية جعلت الموظف برتبة ف-3 لا يلتحق بالعمل إلا في يناير/كانون الثاني 2011، بينما أدت قيود الميزانية الإدارية الأساسية إلى تأخير ملء الوظيفة برتبة ف-5. وبانتظار تعيين موظف برتبة ف-5، تبقى الأمانة

³ http://unfccc.int/adaptation/implementing_adaptation/adaptation_funding_interface/items/4638.php

تعاني من نقص كبير في تأمين الموارد. ويظهر من الخبرة أن عملية التوظيف في هذه الرتبة يرجح أن تستغرق من 6 إلى 9 أشهر على الأقل، وهي فترة يرجح أن يستمر فيها تعرض المعاهدة للتحديات في بلوغ الأهداف المالية المحددة لها.

الفرص المتاحة خلال الفترة القادمة بين الدورتين

36 - تلخص الفقرات التالية بعض الفرص المتاحة لحشد الموارد خلال الفترة القادمة بين الدورتين:

- أنشطة رعاية العلاقات: هذه الأنشطة هي الأدوات الأكثر فعالية لتأمين الاستثمارات وإشراك الجهات المانحة. ولمواصلة إشراك الجهات المانحة والمصادر المحتملة، ينبغي أن ينصب التركيز في هذه الأنشطة على مجموعات ومواقع الجهات المانحة المختلفة، وخصوصاً المؤسسات والقطاع الخاص؛
- التمرکز العالمي: يبسر التمرکز الفعال للمعاهدة بين الموضوعات العالمية الكبرى، مثل الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ، الوصول إلى مصادر أكبر للتمويل. ويجري العمل على استكشاف هذه المسألة وتطويرها للفترة القادمة بين الدورتين؛
- استثمارات القطاع الخاص الرفيعة المستوى: ما زلنا بانتظار استجابة القطاع الخاص للعمل المبكر الخاص بالمعاهدة، بيد أن تطوير جدول أعمال واضح وخطة عمل وعملية اختيار والاعتراف العالمي المعمم فيما يتعلق "بالدور القيادي في هذا الميدان"، يجعل من المنتظر أن يستجيب القطاع الخاص بعد ذلك؛
- تأمين دور واضح للمؤسسات الدولية: لم تتمكن المعاهدة بعد من إقناع المؤسسات بأن شبكتها وعملية الفرز التي تأخذ بها يمكنهما أن يؤمنا الاستثمار في تلك المشاريع ذات الأثر العالمي الأقوى. ويتيح إبلاغ المؤسسات عن نتائج الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي فرصة لمزيد من العمل المباشر مع المؤسسات. ويمكن تحقيق قبول المؤسسات الدولية بالانضمام من خلال التدليل على ما يلي:
 - (1) استناد قرارات الاستثمار إلى العلم والأثر بصورة كاملة وبحثة؛
 - (2) انخفاض التكاليف الثابتة؛
 - (3) كفاءات التكلفة؛
 - (4) إمكانية توسيع النطاق؛
 - (5) الأثر على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ.
- زيادة عدد "الدعاة الوطنيين": تعتمد المعاهدة على الدعم الذي يقدمه "الأبطال الوطنيين" عندما يقوم شخص مسؤول عن الاتصال، خصوصاً وزراء الزراعة أو البيئة أو التنمية ما وراء البحار، له موقع قريب من عملية صنع القرار، بتشجيع الدور القيادي المالي والمشاركة في أنشطة المعاهدة وتنظيم الاجتماعات مع أميين المعاهدة أو بدعم المعاهدة بطرق مشابهة. وينبغي أن يرتفع هذا الرقم، نحو 20 شخصاً، إلى 30 شخصاً خلال العام القادم وإلى أكثر من 40 شخصاً في عام 2012؛

- العلاقات المباشرة مع الجهات المانحة: يتعين أن تستمر المعاهدة في إقامة علاقات قوية مباشرة مع الجهات المانحة. وتعزز هذه العلاقات وضوح خطوط الإبلاغ، والشراكات الطويلة الأجل، وزيادة فرص الاستثمار المتعدد السنوات. وينبغي أن يواصل أمين المعاهدة العمل على هذه العلاقات على أساس الأولوية؛
- الاعتراف العالمي المعمم في وسائل الإعلام: ترتبط خطة المعاهدة في مجال الاتصالات ارتباطاً وثيقاً بجهود حشد الموارد. فالقدرة على إطلاع المصادر المحتملة على المستجدات وإشراكها وإبلاغها بأخبار الأثر الذي تتركه المشاريع الممولة تعزز قدرتها على تدبير الأموال على الأجل الطويل. ولا بد للمعاهدة من أن تتغلب على لغتها القانونية والتقنية والسياسية المعقدة وأن تنقل رسالة واضحة تستند إلى الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ مما يعتبر من الأولويات العامة العالمية الواضحة؛
- زيادة التعاون مع الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي: لمواصلة تطوير العلاقات مع الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي أهمية كبرى في تعزيز جهود حشد الموارد. وقد نفذ نشاطان مشتركان لحشد الموارد في عام 2010، أحدهما موجه للحكومة الهولندية والآخر في لاهاي كجزء من اجتماع عالمي خاص بتغير المناخ. ويسعى أمين المعاهدة إلى القيام بأنشطة تعاونية أخرى في عام 2011.

الحفاظ على زخم "الدور القيادي في هذا الميدان"

37 - شهدت فترة 2010/2009 بين الدورتين وتيرة سريعة في مسار عمل "الدور القيادي في هذا الميدان". ويعتبر من الأولويات الحفاظ على مستوى الأنشطة والاستثمار ومشاركة المصادر المحتملة. على أن هناك عدداً من الجوانب يعيق هذا النمو. ويمكن تجنب الإجهاد الناتج عن القيادة المكثفة في قسم الجهاز الرئاسي، وذلك بالتخطيط لمجموعة من الأنشطة الرفيعة المستوى الجذابة لرعاية العلاقات خلال الفترة 2012/2011 بعد دورة الجهاز الرئاسي. كما ينبغي أن تدرك الأطراف المتعاقدة أن الممارسة المتبعة حالياً في المعاهدة والمتمثلة بالموافقة على المشاريع وقت اجتماع الجهاز الرئاسي لفترة السنتين تدل على انعدام التنسيق بين عملية المعاهدة والدورة التمويلية السنوية للجهات المانحة في كثير من الحالات. ومن التحديات الكبرى التي ينبغي التصدي لها خلال فترة السنتين المقبلة تدني صورة "الدور القيادي في هذا الميدان" لدى صناع القرار.

38 - وللحفاظ على الزخم وعلى مستوى الأنشطة، ينبغي أن تعطي المعاهدة الأولوية لما يلي:

- زيادة مستوى مشاركة الأطراف المتعاقدة: حتى الآن لم تأت المساهمات المالية إلا من النرويج وإيطاليا وآيرلندا وأستراليا وإسبانيا وسويسرا. ويعني ذلك مشاركة تقل عن 8 في المائة من الأطراف المتعاقدة. وإضافة إلى تأمين مزيد من العائدات، فإن من شأن تنويع مجموعة الجهات المانحة أن يقلل من اعتماد المعاهدة على عدد صغير من الجهات المانحة وأن يبسر التخطيط المالي الأقوى والطويل الأجل. وقد ركز

أمين المعاهدة بوضوح على هذا الهدف خلال عام 2010 وهو يتوقع أن يتحقق في عام 2011 مردود الوقت المستهلك في ذلك؛

- **تأمين مستويات الاستثمار "من الدرجة الأعلى":** تواصل المبادرة تنفيذ المستويات المبينة في الخطة الإستراتيجية، وقد أمنت استثمارات "من الدرجة الأعلى" طوال عام 2010. على أنه يتعين الحفاظ على هذا المستوى كأولوية إذا كان لنا أن نبليغ الهدف المتمثل بمبلغ 116 مليون دولار أمريكي. ومن شأن الأخذ بمستوى أدنى أن يتسبب على الأرجح في تخفيض رؤية الجهات الأخرى التي تفكر في المساهمة، ولذا فإنه يتعين تجنب ذلك؛
- **تأمين المصادر التي تتناسب مع "الدور القيادي في هذا الميدان":** حققت الاستثمارات في "الدور القيادي في هذا الميدان" نتائج كبيرة بالفعل وتجاوزت الهدف المحدد لعام 2010. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن المعاهدة تعمل في بيئة تمويلية تنافسية. ومعظم الاستثمارات التي تحققت حتى الآن جاءت من الأطراف المتعاقدة التي لديها التزام طويل الأجل بالمعاهدة، وهي أطراف ملتزمة بقوة بالفعل بعمل المعاهدة. على أن المضي قدماً نحو تحقيق أهداف أكبر خلال الفترة 2011-2014، يتطلب من المعاهدة أن توسع انتفاعها من الجهات المانحة؛
- **القدرة على تطوير الشراكات:** يمكن للشراكات أن تغطي أكثر من 60 في المائة من دخل المعاهدة في صندوق اقتسام المنافع في عام 2010. وقد رحب كل من اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل ومكتب الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. على أن الحوكمة في المعاهدة يمكن أن تعيق في المستقبل التعاون مع شركاء محتملين لهم قيمة كبيرة، حيث أن كثيراً من هؤلاء بحاجة إلى مساهمة في عمليات صنع القرار والاختيار. ومن الأمثلة على ذلك أن مؤسسة غيتس تتطلب أن يكون لها مقعد في مجالس كثير من الشركاء الذين تمولهم؛
- **تأمين استثمارات متعددة السنوات:** النرويج هي الوحيدة التي أكدت استثمارها المتعدد السنوات بوضوح. وكما أبرزت اللجنة الاستشارية المخصصة لإستراتيجية التمويل، يعتبر تأمين التزامات متعددة السنوات أمراً أساسياً لتيسير التخطيط التمويلي وتخطيط المشاريع على الأجل الطويل. فجميع المواد والطلبات من الأمانة تلتزم المساهمات المتعددة السنوات.
- **الحفاظ على حشد الموارد "كأولوية يومية":** يعود جانب كبير من النجاح الذي تحقق حتى الآن لما يكرسه أمين المعاهدة الدكتور Shakeel Bhatti من الوقت وما قدمه من التزام. وسيتطلب استمرار النجاح الحفاظ على حشد الموارد كأولوية أساسية لدى أمين المعاهدة وفريقه في روما وفرقة العمل الرفيعة المستوى وسفراء النوايا الحسنة. على أن ذلك يواجه تحدياً يتمثل في تزايد عبء العمل وتوسيع جدول أعمال المعاهدة الإنمائي. ومن الأهمية الأساسية ضمان سلسلة من الاستثمارات طوال فترة السنتين لتفادي الشعور بالركود؛

- **البيئة الاقتصادية العالمية:** تمثل هذه البيئة عامل تحدٍ للمعاهدة. غير أن مستوى الاستثمار المطلوب للصندوق نسبي وينبغي ألا يشكل مانعاً للتمويل؛
- **النهج الشفاف المستند إلى الجدارة:** يعتمد حشد الموارد إلى حد بعيد على النجاح في تشغيل صندوق اقتسام المنافع. ويتسم بأهمية كبرى بالنسبة لتدبير الأموال ضمان استمرار الأخذ في قرارات التمويل بنهج شفاف يستند إلى الجدارة، وكذلك نقل ذلك إلى الجهات المانحة.

39 - وأخيراً، يتعين أن تدرك الأطراف المتعاقدة أن وجود مجموعة كبيرة من الجهات المانحة (بما في ذلك الوكالات الإنمائية والمؤسسات) ممن يهتم بصندوق اقتسام المنافع لن يسهم مالياً إذا لم توجه نسبة كبيرة من مساهماتهم الطوعية بصورة مباشرة للمشاريع الموافقة عليها في كل دورة مشاريع. وهناك تفهم للحاجة إلى دعم مالي للتكاليف الإدارية والتشغيلية للمشاريع الموافقة عليها. ويشمل ذلك الإشراف على المشاريع الممولة ورصدها والإبلاغ عنها وتقييمها ضماناً للتنفيذ والأثر العالي النوعية. وفي الوقت نفسه، تشير الخبرة المكتسبة من الآليات المالية الأخرى المتعددة الأطراف إلى ضرورة إبقاء التكاليف الثابتة لهذه المشاريع في حدها الأدنى، وإلى أن الميزانية العادية للآليات هي التي يتعين أن توفر الدعم للتسيير العام للصندوق، بما في ذلك دورة المشاريع العالمية وإدارة البرامج ووضع السياسات الحكومية الدولية وحشد الموارد والعلاقات مع أصحاب المصلحة الأساسيين.

40 - وعلى سبيل المثال، تقدم المؤسسات المماثلة الأخرى المعلومات حول السياسات الخاصة بالرسوم. فلصندوق التكيف العالمي التابع لبروتوكول كيوتو رسم نسبته 8.5 في المائة. وتفرض مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD) رسماً إدارياً قدره 1 في المائة من مساهمات الجهات المانحة ورسماً أقصاه 7 في المائة من ميزانية المشروع للتكاليف غير المباشرة. أما الرسم الذي يفرضه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة فهو 13 في المائة.⁴ وقد حدد مجلس مرفق البيئة العالمية رسماً ثابتاً قدره 10 في المائة من قيمة منحه. وتخصص 9 في المائة لتغطية التكاليف المرتبطة بإدارة المشروع (تحديد المشروع وإعداده؛ أعمال البدء بالمشروع؛ التنفيذ والإشراف؛ الإنجاز والتقييم). كما يشمل الرسم 1 في المائة لتغطية دعم وكالات المرفق المقدم إلى أمانة المرفق لأغراض السياسات والدعوة واقتسام المعرفة.⁵ وينبغي أن تفهم الأطراف المتعاقدة أن الحكومات والوكالات الإنمائية الثنائية تقارن صندوق اقتسام المنافع بغيره من الآليات المالية المتعددة الأطراف التي تتلقى مساهماتها. ومن الجدير بالذكر أن عدداً من المصادر المحتملة من القطاع الخاص والمؤسسات أعربت عن قلقها إزاء احتمال ارتفاع نسبة الرسوم التي تفرض على كل تبرع يقدم للصندوق. ومن الأمثلة على ذلك أن إحدى المؤسسات المحترمة والمطلوبة قالت عند الاتصال بها بخصوص التمويل إن مبادرة "الدور القيادي في هذا الميدان" تقع في صلب أولوياتها التمويلية، وهي تصرف نحو 10 ملايين دولار أمريكي سنوياً على مبادرات مماثلة. غير أن المؤسسة، عندما علمت أن 20 في المائة من تبرعاتها سيصرف على التكاليف الثابتة رفضت المضي قدماً في المناقشات.

⁴ GEF/C.39/9, Rules and guidelines for agency fees and project management costs.

www.thegef.org/gef/events/39th_GEF_council

⁵ المرجع نفسه. تغطي ميزانية مؤسسية تعتمد على الهيئات الرئاسية لمرفق البيئة العالمية الوظائف والخدمات التي تؤديها أمانة المرفق، بما في ذلك الحوكمة وإدارة البرامج والعلاقات مع الكيانات المؤسسة للمرفق.

باء- عمليات صندوق اقتسام المنافع

تنفيذ الجولة الأولى من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع

41 - اعتمد الجهاز الرئاسي في دورته الثانية الإجراءات التنفيذية لصندوق اقتسام المنافع. وتشمل الإجراءات التنفيذية خطوات ملموسة في دورة المشاريع تمكن من الصرف والرصد والإبلاغ والتقييم المستقل. وتوضح هذه الإجراءات ضرورة اتساع إجراءات شفاقة آمنة للتمكين من الصرف واستخدام إجراءات موحدة للرصد والإبلاغ في تنفيذ المشاريع.

42 - وفي دورته الثالثة، أخذ الجهاز الرئاسي علماً بقائمة المشروعات الأحد عشر الصغيرة التي وافق مكتب الدورة الثالثة للجهاز الرئاسي على تمويلها في إطار الجولة الأولى من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع. وطلب الجهاز الرئاسي، بقراره 2009/3، إلى أمين المعاهدة إجراء الترتيبات العملية اللازمة والشروع بصرف الأموال للمشاريع الموافقة عليها بموجب صندوق اقتسام المنافع التابع للمعاهدة الدولية. وطلب الجهاز الرئاسي إلى أمين المعاهدة إجراء مشاورات في إطار منظمة الأغذية والزراعة لإيجاد الترتيبات المؤقتة لصرف الأموال وللإبلاغ عن المشاريع ورصدها، لأغراض اختتام الجولة الأولى من دورة المشاريع.

43 - ويقدم هذا القسم الفرعي عرضاً عاماً لحالة الأموال المصروفة في إطار الجولة الأولى من دورة المشاريع وللترتيبات التي اتخذها أمين المعاهدة للتمكين من تنفيذ المشاريع الموافقة عليها.

44 - ويسير بصورة كافية تنفيذ المشروعات الأحد عشر الصغيرة الممولة في إطار الجولة الأولى من دورة مشاريع الصندوق، ومن المتوقع أن تنجز هذه المشاريع بنهاية عام 2011. وعند ذلك، يمكن للأمين أن يعد وأن يتيح تقريراً يلخص تنفيذ وأثر حافظة المشاريع الأولى هذه بالاستناد إلى التقارير النهائية لكل من المشاريع.

45 - وفي دورته الثالثة، قرر الجهاز الرئاسي أن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق 1 من المعاهدة والنتيجة عن المشروعات التي يمولها صندوق اقتسام المنافع ستكون متاحة بموجب شروط وأوضاع النظام المتعدد الأطراف، وأن المعلومات المتأتية من تلك المشاريع ستتاح على المبدأ خلال سنة واحدة من انتهاء المشروع. وقد يرغب الجهاز الرئاسي في أن يطلب إلى الأمانة وضع التدابير العملية التي تيسر قيام الكيانات المنفذة للمشاريع الموافقة عليها بتنفيذ هذه المتطلبات.

دورة المشاريع الأولى: الأموال الواردة والمصروفة

46 - في أعقاب الدورة الثانية للجهاز الرئاسي في 2006، أتيحت أموال، وذلك للمرة الأولى، لحساب اقتسام المنافع التابع للمعاهدة. وفي مارس/آذار 2008، أعلنت النرويج، لدى افتتاح القبول الدولي للبذور في سفالبارد في لونغيارباين بالنرويج، أنها ستقدم مساهمة طوعية سنوية قدرها 0.1 في المائة من مبيعات الحبوب الوطنية في النرويج لصالح صندوق اقتسام المنافع التابع للمعاهدة.

47 - أتيحت مساهمة النرويج الطوعية السنوية الأولى في صندوق اقتسام المنافع (78,000 دولار أمريكي) للجولة الأولى من دورة المشاريع. كما قُدمت مساهمات طوعية أخرى في صندوق اقتسام المنافع من جانب إيطاليا (344,476 دولاراً أمريكياً) وإسبانيا (130,000 دولار أمريكي) وسويسرا (28,612 دولاراً أمريكياً)، وبلغ مجموعها كلها 581,088 دولاراً أمريكياً حتى أبريل/نيسان 2009 لاستثمارها في الجولة الأولى من دورة المشاريع. وقرر مكتب الدورة الثالثة للجهاز الرئاسي استثمار مبلغ بحدود 580,000 دولار أمريكي في الجولة الأولى من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع.

48 - وفي مايو/أيار 2009، وافق المكتب على تمويل أحد عشر مشروعاً صغيراً، قيمة كل منها لا تتجاوز 50,000 دولار أمريكي، وبلغت تكلفة الحافظة الكلية 543,004 دولارات أمريكية.

49 - وقدمت المدفوعات الأولى للمنظمات المستفيدة الإحدى عشرة عند توقيعها على الاتفاقات المقابلة. وبلغت التكلفة الكلية للمدفوعات الأولى 305,909 دولارات أمريكية. وقدمت المنظمات المستفيدة جميعها تقارير منتصف المدة عن أنشطتها ونفقاتها، وذلك بحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول 2010. وفي ذلك الوقت، كانت الأمانة قد وافقت فعلاً على ثمانية من تقارير منتصف المدة وصرفت الدفعات الثانية الخاصة بهذه المشاريع. وفي أعقاب تقديم التقارير المرحلية، أجريت زيارات ميدانية لرصد أربعة من المشاريع في مصر والهند وكينيا وبيرو، وتم إعداد تقارير الرصد عن بعثات الإشراف. وبلغت القيمة الكلية للمدفوعات الثانية بعد الموافقة على تقارير منتصف المدة 154,294 دولاراً أمريكياً. ولا يزال تقريران لمنتصف المدة ينتظران الموافقة عليهما، رهناً بتقديم معلومات إضافية طلبتها الأمانة، وعلى هذا فإن صرف مبلغ 28,500 دولار أمريكي للمنظمتين المستفيدتين مشروط بالموافقة على تقريرى منتصف المدة هذين.

ترتيبات صرف الأموال والإبلاغ عن المشاريع ورصدها

50 - بعد الموافقة على المشاريع الأحد عشر، أجرت الأمانة مشاوراتها وأبلغت الإدارات ذات الصلة في منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك المكتب القانوني وإدارة المالية ومكتب البرنامج والميزانية والتقييم، وذلك بهدف وضع ترتيبات مؤقتة لصرف الأموال وللإبلاغ عن المشاريع ورصدها.

51 - وبعد خمسة أشهر من المشاورات المكثفة مع منظمة الأغذية والزراعة، تم التوصل إلى نموذج اتفاق موحد يتضمن الأحكام الرئيسية لصرف الأموال وكذلك الأحكام الخاص بالإبلاغ عن المشروع وغير ذلك مما يضمن تنفيذ المشروع بصورة فعالة وشفافة. ويتفق نوع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع خطاب الاتفاق لدى منظمة الأغذية والزراعة. بعد ذلك وضعت الاتفاقات الفردية ووقعت عليها منظمة الأغذية والزراعة وأرسلت إلى المنظمات المستفيدة للتوقيع عليها. وقد استغرقت بعض المنظمات المستفيدة مدة وصلت إلى أربعة أشهر للتوقيع على الاتفاق وإعادةه إلى الأمانة وذلك بسبب إجراءاتها الداخلية.

52 - وبموجب هذه الاتفاقات، نظم جدول المدفوعات على الشكل التالي: (1) دفع مبلغ بحدود 60 في المائة من المبلغ المطلوب عند التوقيع على الاتفاق؛ (2) دفع مبلغ بحدود 30 في المائة عند قبول تقرير منتصف المدة وبيان النفقات؛ (3) دفع مبلغ بحدود 10 في المائة عند قبول منظمة الأغذية والزراعة لبيان النفقات والتقرير التقني الختامي عن الأنشطة.

53 - وصرفت المبالغ بصورة مباشرة عن طريق الحسابات المصرفية التي حددتها المنظمات المستفيدة في الاتفاقات. وقد وافقت هذه المنظمات على استخدام الأموال المقدمة حصراً لأغراض دعم المشاريع التي وافقت عليها المعاهدة الدولية. وقد أرفقت بالاتفاقات ميزانية تفصيلية تحدد تكلفة الموظفين واللوازم والخدمات والسفر والمعدات، مما يلزم لتنفيذ المشروع.

54 - وفي حال وجود أموال غير منفقة في كل اتفاق بعد تغطية تكاليف المشروع، فإن على المنظمة المستفيدة إعادة الأموال غير المنفقة. وفي حال عدم امتثال المنظمات، أو امتثالها جزئياً بشروط الاتفاق الموقع، فإن عليها أن تعيد أية مدفوعات تلقتها بالفعل بخصوص الأنشطة التي لم تنفذ وفقاً للمعايير المقبولة لدى المعاهدة.

55 - وبموجب الاتفاقات، تعتبر المنظمات المستفيدة مسؤولة عن تنفيذ المشاريع. والمنظمات ملزمة بتقديم تقرير منتصف المدة المرحلي إلى أمين المعاهدة الدولية وذلك بنهاية السنة الأولى من المشروع، على أن يراعى في التقرير النموذج الذي قدمته الأمانة. ويشمل التقرير ما يلي: (1) تقرير عن حالة تنفيذ أهداف المشروع وأنشطته، وكذلك عن التوصل إلى النواتج؛ (2) بيان مفصّل بالنفقات.

56 - كما يتعين على المنظمة المستفيدة أن تقدم إلى أمين المعاهدة بيان النفقات النهائي المفصّل، مصدقاً عليه من كبير محاسبي المنظمة المستفيدة أو من يقوم مقامه وذلك عند نهاية المشروع. وينبغي أن يقدم التقرير الختامي خلال فترة شهرين بعد إنجاز المشروع، وفقاً للنموذج الذي قدمته الأمانة. ويشمل التقرير الختامي ما يلي: (1) تقرير عن تنفيذ أهداف المشروع وأنشطته، وكذلك عن التوصل إلى النواتج؛ (2) تقدير لمساهمة المشروع في التنمية الاقتصادية وحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها؛ (3) تقدير لأثر المشروع على الخطط والبرامج الوطنية والإقليمية؛ (4) وصف لمنافع المشروع بالنسبة للمجتمعات المحلية المستهدفة؛ (5) وصف للترتيبات التعاونية التي يروج لها المشروع.

57 - ويتعين على المنظمات المستفيدة أن تحتفظ بالمستندات التي تبين استخدام أموال صندوق اقتسام المنافع وجميع الوثائق والسجلات الأخرى المتعلقة بتنفيذ المشروع وذلك لمدة ثلاث سنوات من إنجاز المشروع. ويحق للمعاهدة خلال هذه المدة أن تُخضع السجلات ذات الصلة للاستعراض أو المراجعة.

تنفيذ الجولة الثانية من دورة المشاريع

مشورة الخبراء

58 - كان تصميم وتنفيذ الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010 للجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع أحد المجالات الأساسية للتركيز والعمل في الأمانة والمكتب واللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل خلال الفترة 2010/2011. ولتصميم الدعوة أهمية إستراتيجية، لا من حيث اجتذاب الاهتمام والموارد لصالح صندوق اقتسام المنافع فحسب بل كذلك لوضع نهج برنامجي لجولات الصندوق المقبلة على أساس الأولويات التي يحددها الجهاز الرئاسي.

59 - وقد طلب المكتب إلى اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل أن تشير على المكتب وأمين المعاهدة فيما يتعلق بتنفيذ الجولة الثانية من دورة المشاريع، على أساس الأعمال التمهيديّة التي قام بها أمين المعاهدة، بما في ذلك استخدام مشورة الخبراء. والتمس أمين المعاهدة مشورة عدد مختار من الخبراء الدوليين رفيعي المستوى، وهم: الدكتور Geoffrey Hawtin؛ والدكتور Roberto Acosta Moreno؛ والأستاذ M.S. Swaminathan؛ والدكتور Bala Ravi Sekhara Pillai؛ والدكتور David Hegwood.

60 - ووضع الخبراء الوثيقة المعنونة "مشورة الخبراء حول الدعوة الثانية لتقديم المقترحات، بما في ذلك حول إستراتيجية وبرنامج لصندوق اقتسام المنافع".⁶ وأثنت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل على عمل الخبراء لما قدموه من مشورة عالية النوعية شكلت أساساً ممتازاً لإعداد الدعوة لتقديم مقترحات عام 2010. وستنشر الوثيقة وستوزع على نطاق واسع وفق ما أوصت به اللجنة.

التركيز المواضيعي

61 - وقدمت وثيقة مشورة الخبراء عدداً من المقترحات، منها تحديد الحاجة إلى إستراتيجية وبرنامج مركزين لاستخدام أموال صندوق اقتسام المنافع. كما شددت على أهمية التركيز المواضيعي في استخدام الأموال، الأمر الذي يتفق تماماً مع الأولويات الثلاث التي اعتمدها الجهاز الرئاسي في دورته الثانية. ويتعين في اختيار التركيز المواضيعي أن يمثل الموضوع مجال اهتمام حقيقي وكبير ومستعجل لدى الجميع، وخصوصاً لدى البلدان النامية، كما ينبغي أن يستجيب للشواغل الدولية وأولويات الجهات المانحة الكبيرة التي يحتمل أن تتبرع لصندوق اقتسام المنافع.

⁶ ftp://ftp.fao.org/ag/agp/planttreaty/funding/experts/bsf_exp_p01_en.pdf وتتضمن الوثيقة عرضاً مقترحاً للخلفية المهنية

والعلمية لكل من الخبراء الذين تعاقد معهم أمين المعاهدة.

62 - واتفق الخبراء رفيعو المستوى على أن التركيز المواضيعي الرئيسي للصندوق ينبغي في رأيهم أن ينصب على حفظ واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة للمساعدة على ضمان الأمن الغذائي نظراً لتحديات تغير المناخ، وذلك خلال الجولتين المقبلتين من دورة المشاريع، بل ولفترة أطول على ما يرجح. ومن شأن هذا النهج المركز أن يفيد بصورة خاصة المزارعين والسكان الريفيين الأشد تضرراً.

63 - وعملاً بمشورة الخبراء، أوصت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل بأن ينصب التركيز المواضيعي في الدعوة لتقديم المقترحات على النحو التالي:

” المساعدة على ضمان الأمن الغذائي المستدام بمساعدة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ من خلال مجموعة مستهدفة موجهة من الأنشطة العالية الأثر تركز على حفظ واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.”

64 - وشددت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل على أن هذا التركيز المواضيعي لا يعني توسيع الأولويات الثلاث المتفق عليها لصندوق اقتسام المنافع أو تعديلها. فهو يشكل تنفيذاً دقيقاً ومتسقاً وملموساً للأولويات المتفق عليها بهدف إلى زيادة الأثر الايجابي للصندوق استجابة للشواغل الدولية، ولاسيما لشواغل البلدان النامية، ولأولويات الجهات المانحة الفعلية والمحتملة.

تصميم وافتتاح الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010

65 - استناداً إلى مشورة الخبراء، استكملت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل إعداد مشروع الدعوة لتقديم مقترحات عام 2010. وقد تضمن تصميم الدعوة نافذتين متكاملتين: الأولى لخطط العمل الإستراتيجية والثانية لمشاريع العمل الفوري. كما تضمنت الدعوة مخططاً زمنياً للجولة الثانية، وحددت حجم المشاريع المتوقع وحجم الدعوة والسماح الجديدة فيها من قبيل عدد معايير فرز المقترحات التمهيديّة.

66 - وأدخل المكتب تعديلات طفيفة على نص الدعوة لتقديم المقترحات لعام 2010 واعتمدها مع ملاحظتها، وطلب إلى أمين المعاهدة افتتاح الدعوة في أسرع وقت ممكن.

67 - وافتتحت الدعوة لتقديم المقترحات لعام 2010 في أواخر يونيو/حزيران 2010 بإعلانها على موقع المعاهدة وبإخطار المنسقين الوطنيين التابعين للمعاهدة وممثلي الأطراف المتعاقدة الدائمين لدى منظمة الأغذية والزراعة. كما أرسلت رسائل تعميم الدعوة إلى أكثر من 400 شخص ومنظمة، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إضافة لذلك، جرى على نطاق واسع توزيع النشرة المعنونة ”الدور القيادي في هذا الميدان: جعل المزارعين متقدمين على منحنى تغير المناخ“، مع الإشارة إلى كيفية حصول مقدمي الطلبات على مزيد من المعلومات حول الدعوة لتقديم المقترحات لعام 2010.

وظيفة مكتب المساعدة

68 - استناداً إلى مشورة الخبراء، أخذ كل من اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل المكتب علماً بالاقترح الخاص بوظيفة مكتب للمساعدة يدعم إعداد المقترحات التمهيدية ومقترحات المشاريع الكاملة أثناء الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع. وقد دُعمت وظيفة مكتب المساعدة مالياً عن طريق البرنامج المشترك لبناء القدرات على تنفيذ المعاهدة.

69 - وخلال مرحلة المقترحات التمهيدية، أنشئ مكتب المساعدة لتوفير المعلومات اللازمة إلى جميع مقدمي الطلبات المحتملين عند الطلب، والدعم التقني المتعلق بكيفية ملء نماذج المقترحات التمهيدية، والمعلومات الخاصة بالقنوات التي ينبغي استخدامها في تقديم المقترحات التمهيدية، والأطراف المتعاقدة المؤهلة للدعوة لتقديم المقترحات لعام 2010، ولتلقى المقترحات التمهيدية المقدمة إلى أمانة المعاهدة وتأكيد استلامها. وقد تلقى مكتب المساعدة 135 استفساراً بالبريد الإلكتروني من مقدمي الطلبات المحتملين وردّ عليها خلال أربعة أيام من تقديمها. كما ردّ المكتب على مكالمات هاتفية تتعلق بالدعوة لتقديم المقترحات لعام 2010 وقدم المعلومات حولها باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية. ولم ترد أية استفسارات بالعربية.

70 - وخلال إعداد مقترحات المشاريع الكاملة، واصل مكتب المساعدة تقديمه للمعلومات التقنية لمقدمي الطلبات في سياق تقديمهم لمقترحات المشاريع الكاملة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالقنوات المستخدمة وكيفية ملء النماذج. ونظمت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لتدريب مقدمي الطلبات في إطار النافذة 1 على إعداد مقترحات عالية النوعية. كما أخذ مكتب المساعدة بنهج استباقي يقدم مزيداً من الدعم المقدم للمناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً لتمكينها من إعداد مقترحات المشاريع الكاملة، بما في ذلك من خلال حلقات العمل الإقليمية.

71 - فقد نظم مكتب المساعدة حلقات عمل إقليمية في أوغادوغو في بوركينا فاسو؛ ونيروبي في كينيا؛ وليما في بيرو؛ والقاهرة في مصر؛ وشينوا في الهند. ودعي جميع مقدمي الطلبات بموجب النافذة 1 الذين تلقوا الدعوة لتقديم مقترحات مشاريع كاملة لحضور حلقات عمل مدتها يومان. وفي إطار النافذة 2، اقتصرت الدعوة على مقدمي الطلبات من المناطق الأضعف تمثيلاً (الشرق الأدنى وجنوب غرب المحيط الهادئ)، حيث تمت دعوتهم للمشاركة في الأنشطة التدريبية، وفق ما قرره مكتب الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي.

72 - وخلال حلقات العمل التي نظمها مكتب المساعدة، أتاحت الفرصة لتعريف مقدمي الطلبات بالمعاهدة وقدمت لهم المعلومات العامة حول كيفية إعداد مقترحات المشاريع وعناصرها الرئيسية وتلقوا إرشادات محددة من الخبراء من خلال التدريب المباشر تتعلق بتلك العناصر التي يتعين تعزيزها في المقترحات تحسيناً لنوعيتها.

73 - وقد كانت الوظيفة التدريبية التي أداها مكتب المساعدة محل ترحيب شديد لدى مقدمي الطلبات الذين تمنّوا عالياً حلقات العمل وسلطوا الأضواء على أهميتها من حيث الدعم التقني لتطوير مقترحات مشاريع جيدة ومن حيث إتاحة الفرصة لهم للاجتماع إلى مقدمي طلبات آخرين تتعلق مقترحاتهم التمهيدية بنفس المحاصيل أو بأنشطة مماثلة ويمكن إقامة شراكات معهم في المستقبل.

فرز المقترحات التمهيدية والدعوة إلى تقديم مقترحات المشاريع الكاملة

74 - بحلول موعد إغلاق الدعوة في سبتمبر/أيلول 2010، كان أمين المعاهدة قد تلقى 402 من المقترحات التمهيدية، ورد 344 منها ضمن الوقت المحدد عن طريق السلطات الوطنية للأطراف المتعاقدة المؤهلة، مع ملء نماذج المقترحات التمهيدية بصورة تامة. ومن أصل هذه المقترحات التمهيدية الـ 344 التي قدمت عن طريق السلطات الوطنية، كان 85 منها مقدمة في إطار النافذة 1 (خطط العمل الإستراتيجية)، في حين أن 259 منها كانت مقدمة في إطار النافذة 2 (مشاريع العمل الفوري).

75 - وقد اعترف المكتب في اجتماعه الثاني بالعرض الذي قدمته اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل لدعم عمل المكتب المتعلق بفرز المقترحات التمهيدية. واستعرضت اللجنة الاستشارية في دورتها السادسة أعمال الفرز الأولي التي قامت بها الأمانة وقدمت مشورتها إلى المكتب وفقاً لذلك. واستكمل المكتب عملية فرز المقترحات التمهيدية في جلسته الثالثة، وقام أمين المعاهدة بموجب ذلك بتوجيه الدعوة في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 إلى أصحاب المقترحات التمهيدية الـ 136 الموافق عليها لوضع مقترحات مشاريعهم الكاملة.

تقييم مقترحات المشاريع الكاملة

76 - في وقت نشر هذه الوثيقة، كان مقدمو المقترحات المدعوون يعملون على وضع مقترحات مشاريعهم الكاملة لتقديمها إلى أمين المعاهدة بحلول 27 يناير/كانون الثاني 2011. وقد قدمت اللجنة الاستشارية المخصصة لإستراتيجية التمويل، هي والمكتب، توجيهات تتعلق بتقييم مقترحات المشاريع الكاملة المقدمة الذي سيقوم به فريق خبراء وبموافقة المكتب على المشاريع. وسيخضع كل من مقترحات المشاريع إلى تقييمه من جانب ثلاثة خبراء أحدهم من منطقة المقترح. وسيجري التقييم باستخدام صحيفة تقييم موحدة أعدتها الأمانة وفقاً لمعايير الاختيار الواردة في الإجراءات التنفيذية والتي اعتمدها الجهاز الرئاسي في دورته الثانية، إلى جانب المعايير الأخرى ذات الصلة والمحددة في الدعوة إلى تقديم المقترحات لعام 2010. وسيجتمع فريق الخبراء لإنهاء مهمته، حيث تم تحديد مخطط زمني لإنشاء فريق الخبراء واختيارهم ودعوتهم لتقييم مقترحات المشاريع.

77 - وشدد المكتب على أن النوعية والجدارة التقنية هما العنصران اللذان سيستند إليهما في تقييم مقترحات المشاريع الكاملة والموافقة عليها، واتفق على أن الموافقة على المشاريع التي سيتم تمويلها يجب أن تستند حصراً إلى الاستعراض العلمي وإلى التقييم من جانب فريق الخبراء. ويعتبر ذلك واحداً من الدروس الهامة المستفادة سيراغى في مواصلة وضع إجراءات صندوق اقتسام المنافع.

78 - وسيجتمع المكتب قبل الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي مباشرة للقيام بأمور منها الموافقة على المشاريع لتمويلها في إطار الجولة الثانية من دورة المشاريع ولتقديم التوصيات بخصوص المقترحات التي حصلت على تقييم ايجابي ولكنها لا تمول من الموارد المتاحة في صندوق اقتسام المنافع. وتتضمن الوثيقة IT/GB-4/11/Inf.12 الصادرة أثناء الدورة،

وعنوانها "تقرير عن المشاريع الموافق عليها في دورة المشاريع من صندوق اقتسام المنافع في فترة السنتين 2010/2011"، قائمة بالمشاريع التي وافق المكتب على تمويل صندوق اقتسام المنافع لها.

الخطوات التالية في تنفيذ دورة المشاريع الثانية

79 - توفر الضميمة المعنونة "تنفيذ المشاريع الموافق عليها في إطار الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع"⁷ المعلومات والدروس المستفادة التي تفيد في اعتماد مزيد من القرارات حول الإجراءات والترتيبات التي تمكّن من صرف الأموال والإبلاغ عن المشاريع الموافق عليها في إطار الجولة الثانية من دورة المشاريع ورصدها وتقييمها.

80 - ويرد مزيد من المعلومات حول التقدم المحرز في وضع الإجراءات والتدابير المؤسسية لتيسير صرف الأموال ورصد المشاريع وتقييمها في القسم الفرعي الوارد أدناه تحت عنوان "مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المؤسسية".

تنفيذ الجولات المقبلة من دورة المشاريع

81 - عملاً بمشورة الخبراء، شددت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل أيضاً على أن تمكين المزارعين من تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ يمثل هدفاً له أهمية كبرى ونشاطاً متوسط الأجل وطويل الأجل. وينبغي ألا تكون الأنشطة في هذا المجال جزئية بل أن توضع وتنفذ ضمن إطار إستراتيجي. وينبغي للنهج البرنامجي أن يمكن من استعراض التقدم المحرز والدروس المستفادة وأن يستجيب لأولويات الجهاز الرئاسي الناشئة وأن يعزز من الشراكات مع المنظمات الدولية وأن يوسع نطاق الأنشطة في حال توفر مزيد من الأموال.

82 - وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تقوم الأمانة بإعداد عناصر وضع برنامج لصندوق اقتسام المنافع يضمن الأمن الغذائي المستدام والتكيف مع تغير المناخ. وأخذ المكتب علماً بمشورة اللجنة فيما يتعلق بالحاجة إلى إعداد برنامج متوسط الأجل يستند إلى وثيقة مشورة الخبراء/ينبغي أن تكون إستراتيجية ومقتضبة وموجهة نحو النتائج.

83 - ونظراً لعبء العمل في الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع وإقامة الشراكات مع المؤسسات المتعددة الأطراف لدعم مواصلة تطوير صندوق اقتسام المنافع، لم تتمكن الأمانة من استكمال وضع نهج برنامجي لينظر فيه الجهاز الرئاسي في دورته الرابعة. وقد يرغب الجهاز الرئاسي في أن يطلب إلى الأمانة وضع نهج برنامجي متوسط الأجل لصندوق اقتسام المنافع يستفيد من التركيز المواضيعي في دورة المشاريع الثانية وبالمواءمة الكاملة مع الأولويات التي اعتمدها الجهاز الرئاسي.

84 - كما أوصت اللجنة الاستشارية بأن تعد الأمانة الدروس المستفادة بخصوص الإجراءات التنفيذية، بما في ذلك معايير الاختيار، باستخدامها في الجولات المقبلة من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع.

85 - وعملاً بقرار اتخذه الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة، قد يرغب الجهاز الرئاسي في تفويض المكتب بسلطة تنفيذ دورة المشاريع.

مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك الإجراءات والترتيبات المؤسسية

86 - كان الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة قد طلب إلى أمين المعاهدة أن يضع إجراءات الصرف والإبلاغ والرصد لأغراض تشغيل دورات المشاريع القادمة، لينظر فيها الجهاز الرئاسي وليوافق عليها في دورته الرابعة، وأن يواصل التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي، في مواصلة وضع وتنفيذ الإجراءات التنفيذية لصندوق اقتسام المنافع.

87 - كما طلب الجهاز الرئاسي إلى اللجنة الاستشارية المختصة المعنية بإستراتيجية التمويل أن تسدي المشورة إلى أمين المعاهدة والمكتب حول تشغيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك إجراءات الصرف والإبلاغ. وفي هذا السياق، طلب المكتب إلى اللجنة الاستشارية في دورته الأولى أن تدرس جميع الخيارات الممكنة لوضع الترتيبات المؤسسية الخاصة بالرقابة على المشاريع التي ستمول في إطار صندوق اقتسام المنافع وتنفيذها.

88 - وقد خصص أمين المعاهدة واللجنة الاستشارية كثيراً من الاهتمام لمجال العمل هذا خلال الفترة بين الدوريتين. وعملاً بمشورة اللجنة الاستشارية، أعدت الأمانة الوثائق التالية للتمكين من اتخاذ القرارات في هذا المجال:

- دراسة مقارنة لإجراءات الصرف والإبلاغ والرصد بالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية التي وضعتها ونفذتها الآليات المالية الأخرى المتعددة الأطراف، مع مراعاة المعايير الدولية الراسخة والدروس المستفادة من تنفيذ صندوق اقتسام المنافع؛
- المعلومات ذات الصلة والتحليل اللازم لتكييف إجراءات الصرف والإبلاغ والرصد مع المتطلبات الوظيفية لصندوق اقتسام المنافع التابع للمعاهدة، انطلاقاً من صفة المعاهدة الدولية كصك قانوني تم وضعه على أساس المادة الرابعة عشرة من النصوص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة؛
- معلومات حول مداوات لجنة البرنامج وغيرها من عمليات المنظمة المتعلقة بهيئات المادة الرابعة عشرة ووثائق المعلومات الأساسية لهذه الهيئات مما يتصل بتشغيل صندوق اقتسام المنافع؛
- مشروع إجراءات مؤقتة للصرف والإبلاغ والرصد، وفقاً لإجراءات الصندوق التشغيلية، على نحو ما اعتمده الجهاز الرئاسي.⁸

⁸ نظرت اللجنة في الوثيقة المعنونة "عمليات صندوق اقتسام المنافع: الترتيبات والإجراءات المؤسسية" في دورتها السادسة. وتقوم الوثيقة تلك بما يلي: تبليغ عن العمليات الجارية في الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة بخصوص استقلالية الأجهزة الدستورية من قبيل المعاهدة؛ وتقديم تحليلاً مقارناً كاملاً لهيكل المؤسسي والإجراءات والترتيبات المؤسسية في المؤسسات المالية المعنية المتعددة الأطراف (صندوق التكيف؛ مرفق البيئة العالمية؛ الصندوق الائتماني للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي؛ الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛ والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا)، وتتضمن مشروع إجراءات مؤقتة لصرف الأموال وللإبلاغ عن المشاريع ورصدها وتقييمها، فضلاً عن مشروع عناصر الاتفاقات المنشئة للترتيبات المؤسسية مع الكيانات المنفذة ونماذج مشروع الاتفاقات المستخدمة لدى الصناديق الأخرى المتعددة الأطراف. والوثيقة متاحة على الموقع: <ftp://ftp.fao.org/ag/agp/planttreaty/gb4/acfs6/acfs6w06.pdf>

89 - وقد جرى التشديد بصورة متواصلة طوال الفترة بين الدورتين على أهمية وضع الإجراءات والترتيبات المؤسسية لرصد وتقييم المشاريع التي يمولها صندوق اقتسام المنافع ولصرف الأموال بصورة فعالة لمتلقي المشاريع. وكما أكدت اللجنة، فإن هذه الإجراءات والترتيبات المؤسسية ستعزز تشغيل صندوق اقتسام المنافع من خلال الترويج للمساءلة وتيسير تقييم وتعميم النتائج والأثر المتحقق، وكذلك من خلال تحديد الدروس المستفادة من المشاريع. كما أن لتوفر إطار للرصد والتقييم يتصف بالكفاءة له أهمية كبرى لتقييم نوعية المشاريع وتقديم مزيد من الدعم لحشد الموارد. وينبغي في الوقت نفسه ألا تشكل هذه الإجراءات عبئاً على مقدمي المقترحات من حيث الإفراط في حجم الإبلاغ المطلوب.

وضع ترتيبات مؤسسية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

90 - عملاً على استكشاف خيارات وضع ترتيبات مؤسسية تدعم الرقابة على المشاريع وتنفيذها، عمم أمين المعاهدة مذكرة موجهة إلى جميع الشركاء الدوليين المحتملين تطلب إليهم الإعراب عن اهتمامهم بوضع شراكات محتملة مع المعاهدة لتنفيذ الصندوق. وطلبت المذكرة إلى المنظمات الدولية المعنية بتقديم المعلومات عن ولاياتها وعملها وقدراتها التقنية والمالية على تنفيذ المشاريع وعن اهتمامها بدعم التطوير الاستراتيجي لصندوق اقتسام المنافع. ومما له أهمية خاصة أن يجري التعاون مع هذه المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعمل ككيانات منفذة للصناديق الأخرى المتعددة الأطراف وتتمتع بميزة مقارنة في ميدان الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ولديها قدرة معترف بها على إدارة المشاريع والإدارة المالية، إلى جانب توفر حضور ميداني لديها وقدرتها على دعم التمويل المشترك للمشاريع.

91 - وكانت الاستجابة لتنمية الشراكات ايجابية للغاية. ونتيجة للعملية التي تم إطلاقها، أبدت مجموعة واسعة من المنظمات الدولية اهتمامها بدعم التطوير الاستراتيجي لصندوق اقتسام المنافع بأساليب شتى. ومن هذه المنظمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبنك الدولي وأوكسفام نوفيب ومركز البحث والتدريب في مجال الزراعة المدارية. ويمكن الاطلاع في موقع المعاهدة⁹ على العروض الكاملة التي أرسلتها المنظمات والتي أتيحت للجنة الاستشارية المختصة لإستراتيجية التمويل. إضافةً لذلك، اتصل مؤخراً أحد كبار موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأمين المعاهدة وأبلغه اهتمام منظمته بدعم تطوير صندوق اقتسام المنافع. ويعمل هذا البرنامج حالياً على إعداد عرضه الكامل وسيرساله إلى أمين المعاهدة قريباً.

92 - وكما ورد أعلاه، تحقق تقدم ملموس في إقامة الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد جرى إبلاغ المكتب واللجنة الاستشارية المختصة المعنية بإستراتيجية التمويل وهما يوجهان كل الخطوات المتخذة في سياق إقامة هاتين الشراكتين. وبعد تلقي طلبيهما، يعمل أمين المعاهدة على وضع مذكرة تعاون مع البرنامج الإنمائي وأخرى مع الصندوق الدولي، يحدد فيهما أدوار ومسؤوليات الشريكين. والمقصود استكمال الشراكتين بحلول اجتماع الجهاز الرئاسي في بالي.

⁹ انظر صفحتي اجتماعي اللجنة الاستشارية الخامس والسادس: http://www.planttreaty.org/gbpre_en.htm

93 - وكما لاحظت اللجنة، ستؤدي الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى زيادة تعزيز مصداقية صندوق اقتسام المنافع بتلقيه الدعم من مؤسسات معترف بها تتمتع بالخبرة، بما في ذلك الدعم المتعلق بالرقابة على المشاريع وتنفيذها. كما ستساعد هذه الشراكة على جلب مجموعة داعمة جديدة وشبكة واسعة من أصحاب المصلحة لدعم تطوير صندوق اقتسام المنافع، مما يشمل إدراج المعاهدة وصندوقها لدى مجموعات جديدة من الجهات المانحة والوزارات الوطنية، من قبيل وزارات البيئة والمالية والتنمية.

94 - ولئن كانت اللجنة تقدر عالياً عرضي الشراكة الإيجابية البناءة من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنها حددت، مع ذلك، عدداً من التحديات التي تعترض سبيل الشراكتين:

- ينبغي أن يحتفظ الجهاز الرئاسي بكامل المسؤولية والاستقلال فيما يتعلق بتنفيذ دورة المشاريع، بما في ذلك الموافقة على المشاريع التي سيجري تمويلها؛
- يتعين أن تبقى الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن حشد الموارد لتنفيذ الخطة الإستراتيجية. إذ أن الدعم المالي الذي تقدمه هذه المنظمات ينبغي ألا يقلل من مسؤولية الأطراف المتعاقدة على المساهمة في الصندوق وألا يحل محل هذه المساهمة؛
- يتطلب وضع تفاصيل الطرائق الدقيقة للشراكة مع المعاهدة كثيراً من الوقت والعمل من جانب أمانة المعاهدة. ويفضل توخي القيام بصياغة ممعنة وعرض متأن لهاتين الشراكتين؛
- ينبغي أن تكون الشراكة على أساس غير إقصائي، بحيث يمكن للجهاز الرئاسي أن يدخل في شراكات مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى.

95 - وقد طلب المكتب تعلم الدروس من إقامة الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن المتوقع أن يتم خلال الفترة المقبلة بين الدوريتين وضع إطار موحد للإجراءات والتعاون لأغراض إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية المهتمة الأخرى.

التقدم المحرز في وضع الإجراءات الخاصة بصرف الأموال وبالرقابة على المشاريع

96 - وكما أوضحنا أعلاه، أعدت الأمانة إجراءات مؤقتة لصرف الأموال وللإبلاغ عن المشاريع ورصدها وتقييمها على أساس استعراض للإجراءات المتقدمة التي تستخدمها الآليات المالية القائمة المتعددة الأطراف.¹⁰

¹⁰ طلب الجهاز الرئاسي إعداد مشروع إجراءات الرصد والإبلاغ لينظر فيه في دورته الرابعة. كما أن الإجراءات التشغيلية لصندوق اقتسام المنافع تشير هي أيضاً إلى ضرورة توفر إجراءات موحدة للتقييم. وقد أظهر التحليل المقارن للآليات المالية المتعددة الأطراف أن كثيراً من هذه الآليات تتعامل مع الإبلاغ والرصد والتقييم بصورة متكاملة تمكن من تتبع النتائج والتقدم المحرز. وباعتبار أن الناتج النهائي لأي تقييم يأخذ شكل التقرير أيضاً، فإن من المفيد، على ما يبدو، التعامل مع التقييم مقترناً بالرصد والإبلاغ.

97 - ونظرت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل في الإجراءات المؤقتة التي قدمتها الأمانة وأشارت على أمين المعاهدة باستخدام مشروع هذه الإجراءات كأساس للعمل القادم. وكما أكدت اللجنة، هناك عدد من التحديات التي تعترض مواصلة تحديد هذه الإجراءات:

- ينبغي الاحتفاظ في الإجراءات على ما يكفي من المرونة للاستجابة للاحتياجات الناشئة لدى الجهاز الرئاسي وصندوق اقتسام المنافع التابع له؛¹¹
- لا يزال صندوق اقتسام المنافع في مرحلته الابتدائية وهناك وفورات في الحجم ينبغي النظر فيها عند القيام بهذه الأنشطة (الرصد والتقييم ومراجعة الحسابات)؛¹²
- ينبغي أن تدرج الإجراءات مسألة مراجعة حسابات المشاريع بصورة أكثر وضوحاً؛
- ينبغي ألا تثقل الإجراءات على مقدمي المقترحات بقدر شديد التعقد وكثير التكلفة من الرصد والتقييم ومراجعة الحسابات؛
- ينبغي أن ينظر الجهاز الرئاسي في الأدوار والمسؤوليات المقبلة لكل من اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل والمكتب في تنفيذ هذه الإجراءات.

98 - وهناك عدد آخر من التحديات التي تزيد من صعوبة موافقة الجهاز الرئاسي على الإجراءات الدائمة للجدول القادمة من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع. فهناك حاجة إلى النظر بعناية في دور المنظمات الدولية ككيانات منفذة لصندوق اقتسام المنافع في تيسير صرف الأموال ونقلها إلى المستوى الميداني أو في دعم تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها.

99 - ويتمثل أحد التحديات الأخرى في عدم انتهاء الاستعراض الجاري لاستقلالية الأجهزة الدستورية من قبيل المعاهدة، والذي تجرّبه الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة. وعند الانتهاء من ذلك الاستعراض، سيتوفر مزيد من الوضوح حول صفة الجهاز الرئاسي في إدارة صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك ما يتعلق بصرف الأموال أو بالتقييم المستقل أو بالمراجعة الخارجية للحسابات. وفي هذا السياق، شددت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل على أن اقتسام المنافع يخضع للمراقبة المباشرة من جانب الجهاز الرئاسي وأنه يمول حصراً من خلال الخطة الإستراتيجية التي وضعتها الأطراف المتعاقدة لتنفيذه. ولذا فإن اللجنة تتوقع، نظراً لارتفاع درجة التمويل الذاتي، أن تتوفر درجة عالية مماثلة من الاستقلالية والإدارة الذاتية في تشغيل صندوق اقتسام المنافع.

¹¹ وضعت آليات مالية أخرى متعددة الأطراف إطارا للرصد والتقييم بصورة تدريجية. ومع أن إنشاء مرفق البيئة العالمية يعود لعام 1991، فإن إطاره الأول للرصد والتقييم لم يوافق عليه إلا في عام 1997. ومنذ ذلك الحين، خضع هذا الإطار بصورة منتظمة للاستعراض والتعزيز. وشهد صندوق مونتريال عملية مماثلة.

¹² من ذلك، وكما أوضحت اللجنة، أن بعض هذه الأنشطة على الأقل يمكن أن ينفذ لعينة من المشاريع في دورة مشاريع معينة بحيث تسد تكاليف هذه الأنشطة من حساب تكلفة ثابتة عامة يحتفظ به في صندوق اقتسام المنافع. وتتمثل إمكانية أخرى في أن تنعكس تكاليف هذه الأنشطة في ميزانية اقتراح المشروع الكامل مع العمل على الحفاظ على رسوم إدارة دورة المشاريع في أدنى حد ممكن.

100- وتعمل الأمانة على إعداد ضميمية لهذه الوثيقة ستصدر تحت عنوان "تنفيذ المشاريع الموافق عليها في الجولة الثانية من دورة المشاريع لصندوق اقتسام المنافع"، وهي تتضمن تفاصيل المعلومات والقرارات المتعلقة بالإجراءات والترتيبات التي تمكن من صرف الأموال والإبلاغ والرصد والتقييم في سياق دورة المشاريع الثانية. وتستند هذه الوثيقة إلى المشورة التي أسدتها اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل ومشروع الإجراءات المؤقتة الذي نظرت فيه اللجنة. وتأتي الضميمة عملاً بطلب من المكتب لإعداد وثيقة توفر فهماً واضحاً للخيارات المتاحة لدعم تنفيذ الجولة الثانية من دورة المشاريع، بما في ذلك الآثار المحتملة بالنسبة للمستقبل.

101- ومن المنتظر أن توفر الإجراءات والترتيبات لدعم تنفيذ ورصد الجولة الثانية من دورة المشاريع أساساً لمواصلة وضع الإجراءات والترتيبات التي ستستخدم في الدورات القادمة من دورة المشاريع.

ثالثاً - تقرير عن موارد إستراتيجية التمويل غير الخاضعة

لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة

102- اعتمد الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة الملحق 4 من إستراتيجية التمويل، متطلبات المعلومات والإبلاغ بموجب إستراتيجية التمويل، وذلك بغية تيسير رصد تنفيذ تلك الإستراتيجية. وباعتماد هذا الملحق، حدد الجهاز الرئاسي لأول مرة متطلبات المعلومات والإبلاغ الخاصة بالموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة والتي تقدمها الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة والمنظمات الدولية التي يدخل الجهاز الرئاسي في اتفاقات معها والآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية.

103- وعند إعادة تشكيل الجهاز الرئاسي للجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل، طلب إليها أن تتناول المسائل المتبقية ضمن اختصاص إستراتيجية التمويل، أي ليس صندوق اقتسام المنافع وحده بل كذلك العناصر الأخرى في إستراتيجية التمويل، وخصوصاً الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة، وأن تسدي المشورة حول رصد تنفيذ إستراتيجية التمويل بأكملها وحول تقييم فعاليتها.

104- وأجرت اللجنة مناقشتها الأولى، في اجتماعها السادس، حول رصد موارد إستراتيجية التمويل غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة. وعلى سبيل الإعداد للاجتماع، نشر أمين المعاهدة الدولية مذكرة يدعو فيها الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة إلى تقديم المعلومات وفق نموذج موحد. وجمعت الأمانة العروض الواردة من الأطراف المتعاقدة وأتاحتها للجنة. ولاحظت اللجنة أن من شأن الاعتراف بجميع الأنشطة المنفذة في إطار إستراتيجية التمويل أن يبرز صورة المعاهدة، كما سيمكن من التعرف بعناية على الثغرات والنواقص في إستراتيجية التمويل، وشددت على أهمية توفير الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة للمعلومات حول الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة.

105- كما أعدت الأمانة، وقدمت إلى اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل، مجموعة من المعلومات عن الولايات والأولويات ومعايير الأهلية والإجراءات وتوفر موارد الآليات الدولية والصناديق والهيئات المتصلة بدعم تدابير تنفيذ المعاهدة. كما قدمت نبذة عن المنظمات الدولية التالية: الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومرفق البيئة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وصندوق التكيف العالمي.

106- وعملاً على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تهتم إستراتيجية التمويل، أشارت اللجنة على أمين المعاهدة بأن يواصل إقامة الصلات مع الإدارة العليا للمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الدعم من الأطراف المتعاقدة. كما ذكّرت بأهمية تعزيز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها، من قبيل العمل على حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم، وخطة العمل العالمية المحدثة وآليات التيسير التي لها أهميتها لتنفيذ إستراتيجية التمويل. وأخيراً، أوصت اللجنة أيضاً بالتعاون مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

107- وأخيراً، شددت اللجنة على أهمية التعاون بين صندوق اقتسام المنافع والصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي، فهذا الصندوق هو المؤسسة الوحيدة حتى الآن التي وقعت اتفاقاً مع الجهاز الرئاسي. وأكدت اللجنة الأهمية الكبرى لإنجاح عملية الصندوق الاستئماني لتنفيذ إستراتيجية التمويل للمعاهدة وأبرزت أن المعاهدة توفر الإطار السياسي والقانوني لعمله. وأشارت اللجنة على أمين المعاهدة بأن يستكشف مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني إمكانية إيجاد آليات عملية تزيد من تعزيز التآزر بين صندوق اقتسام المنافع والصندوق الاستئماني.

رابعاً - العمل الحكومي الدولي بخصوص إستراتيجية التمويل

خلال الفترة القادمة بين الدورتين

108- حددت هذه الوثيقة عدداً من التحديات التي تعترض سبيل مواصلة تطوير إستراتيجية التمويل، وخصوصاً صندوق اقتسام المنافع التابع لها، خلال الفترة القادمة بين الدورتين.

109- وقد أجرت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل مناقشة أولية بناءة ومثمرة حول دورها في المستقبل. وأبرزت اللجنة أهمية العمل المقبل الذي ستقوم به هذه العملية بين الدورات أو غيرها لتيسير تشغيل صندوق اقتسام المنافع، الذي يعتبر أحد النظم الأساسية في المعاهدة، ولتنفيذ إستراتيجية التمويل. كما حددت اللجنة ثلاث مهام يتعين القيام بها بصورة منتظمة خلال فترات ما بين الدورات المقبلة، وهي: الرقابة على جولات دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع وحشد الموارد وإقامة الشراكات وتنفيذها مع المؤسسات الدولية ذات الصلة بالاختصاص الأوسع لإستراتيجية التمويل. وسلمت اللجنة بأن الجهاز الرئاسي سيتعين أن يناقش دورها المقبل المحتمل في السياق العام لعمل اللجان المختلفة في المستقبل في مقابل عمل المكتب.

110- كما نظر المكتب في الأسلوب الأفضل الذي يمكن للجهاز الرئاسي أن يأخذ به، خلال فترة السنتين المقبلة، لتنظيم لجانته المختلفة بغية مواصلة تعزيز كفاءته وفعاليتها من حيث التكلفة. ولاحظ ضرورة إعادة تقييم عمل هذه اللجان واجتماعاتها، مع مراعاة الحاجة إلى ضمان الاستمرار في توفير المدخلات التقنية الهامة للعمليات المعنية وسبل العمل لدى الجهاز الرئاسي، بما في ذلك توفير المشورة المتخصصة للجهاز الرئاسي ولمختلف أصحاب المصلحة في المعاهدة.

111- وهناك ثلاثة خيارات أساسية قد يرغب الجهاز الرئاسي في مناقشتها لتنظيم عمله الحكومي الدولي خلال الفترة المقبلة بين الدورتين:

- تشكيل اللجنة الاستشارية لإستراتيجية التمويل كلجنة دائمة تسدي المشورة المتخصصة المنتظمة للجهاز الرئاسي حول إستراتيجية التمويل وصندوق اقتسام المنافع التابع لها، وتنفيذ الجولة القادمة من دورة مشاريع الصندوق؛
- إعادة عقد اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل للفترة المقبلة بين الدورتين واعتماد اختصاصات جديدة لها؛
- نقل مسؤوليات اللجنة الاستشارية إلى المكتب.

112- وإذا قرر الجهاز الرئاسي إعادة عقد اللجنة الاستشارية المخصصة لإستراتيجية التمويل، فقد يرغب في القيام بذلك مستخدماً مشروع الاختصاصات في مشروع القرار الوارد في المرفق 1. أما إذا لم تعقد اللجنة الاستشارية مرة أخرى، فقد يرغب الجهاز الرئاسي في البت في ترتيب بديل للقيام بمهامها.

الرفق 1

مشروع القرار 2011/xx
تنفيذ إستراتيجية تمويل المعاهدة

إن الجهاز الرئاسي،

الجزء الأول: حشد الموارد لصندوق اقتسام المنافع

إن يستذكر القرار 2004/1 الذي اعتمد الجهاز الرئاسي بموجبه إستراتيجية التمويل؛

وإن يستذكر أن أهداف إستراتيجية التمويل، وفقاً للمادة 18 من المعاهدة، هي استحداث الطرائق والوسائل التي تكفل إتاحة الموارد الكافية لتنفيذ المعاهدة الدولية، والاستخدام المتسم بالشفافية والكفاءة والفعالية لجميع الموارد التي تتاح في إطار إستراتيجية التمويل؛

وإن يستذكر أن التنفيذ الفعال لإستراتيجية التمويل له أهمية كبرى لتنفيذ المعاهدة الدولية؛

وإن يستذكر أن صندوق اقتسام المنافع التابع لإستراتيجية التمويل يتلقى المساهمات الإلزامية والطوعية عملاً بالمادة 13-2 من المعاهدة الدولية، فضلاً عن المساهمات الطوعية من أي مصدر لتنفيذ إستراتيجية تمويل المعاهدة الدولية؛

وإن يستذكر أن الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة رحب بالخطة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق اقتسام المنافع التابع لإستراتيجية التمويل، ووافق على أن هذه الخطة تشكل أساساً لقيام الأمانة والأطراف المتعاقدة بحشد الموارد لصندوق اقتسام المنافع، مع تحديد هدف ذلك بمبلغ 116 مليون دولار أمريكي في الفترة بين يوليو/تموز 2009 وديسمبر/كانون الأول 2014؛

وإن يشيد بأن تنفيذ الصندوق من خلال المساهمات الطوعية قد سبق الخطة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق اقتسام المنافع، الأمر الذي كان الجهاز الرئاسي قد رحب به في دورته الثالثة، ذاكراً على وجه التحديد بلوغ هدف التمويل المتفق عليه؛

1 - يرحب بالتقدم الرائع المحرز في تنفيذ الخطة الإستراتيجية، والذي تجاوز الهدف المقرر لحشد الموارد والبالغ 10 ملايين دولار أمريكي خلال الأشهر الثمانية الأولى، وبأن هذه الأموال متاحة الآن للجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع؛

- 2 - **يشكر بحرارة** حكومات النرويج وإيطاليا وأيرلندا وأستراليا وإسبانيا على مساهماتها الطوعية في صندوق اقتسام المنافع ويعرب عن امتنانه لما تقدمه من دعم للمعاهدة الدولية؛
- 3 - **يرحب بحرارة** بإقامة شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يسر، في جملة أمور، حشد موارد مالية إضافية تدعم الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع؛
- 4 - **يشكر** أعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بحشد الموارد على دعمها لصندوق اقتسام المنافع ويطلب إليهم أن يواصلوا دعمه للنشط للصندوق من خلال فرقة العمل؛
- 5 - **يثني** على أمين المعاهدة لدوره القيادي في إنجاح جهود حشد الموارد ويطلب إليه أن يضاعف جهوده لتنفيذ الخطة الإستراتيجية؛
- 6 - **يشجع** الأطراف المتعاقدة ومصادر التبرعات المحتملة الأخرى على القيام باستثمارات مباشرة متعددة السنوات في صندوق اقتسام المنافع، **ويطلب** إلى أمين المعاهدة أن يرفع إقامة علاقات مباشرة وطويلة الأجل وأن يلتزم التزامات متعددة السنوات عند الاتصال بالجهات المانحة؛
- 7 - **يشدد** على أهمية الجمع بين جهود حشد الموارد وجهود رعاية الجهات المانحة المحتملة من خلال إستراتيجية قوية للاتصالات ولوسائل الإعلام الرئيسية موجهة لأغراض المعاهدة؛
- 8 - **يسلم** بأهمية تنمية القدرات والحفاظ عليها في أمانة المعاهدة فيما يتعلق بحشد الموارد بغية تدعيم النجاحات المتحققة فعلاً في تنفيذ الخطة الإستراتيجية، والبناء عليها، وكذلك بغية معالجة الاحتياجات التمويلية الخاصة بالمعاهدة؛
- 9 - **يشدد** على الحاجة إلى مواصلة أمين المعاهدة تعزيز العلاقات المباشرة والترويج لها مع الجهات المانحة، وتعزيزه بصورة الصندوق في أوساط صناع القرار السياسيين رفيعي المستوى، بما في ذلك من خلال عرض المعاهدة بصورة إيجابية بين الموضوعات العالمية الكبرى مثل الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ، وتنفيذ مناسبات لرعاية العلاقات مع الجهات المانحة وإشراك "سفراء النوايا الحسنة" والأشخاص رفيعي المستوى الذين يساهمون في زيادة تعريف الجمهور بالصندوق والمعاهدة؛
- 10 - **يشدد** على الحاجة إلى مواصلة استكشاف النهج المبتكرة لإشراك الجهات المانحة الطوعية في صندوق اقتسام المنافع، وخصوصاً مختلف مصادر التبرعات المحتملة من القطاع الخاص، من قبيل صناعة البذور وتجهيز الأغذية، **ويطلب** إلى أمين المعاهدة أن ينشئ محفلاً لأصحاب المصلحة يجمع قطاعاً واسعاً منهم ومن الجهات المانحة لاستكشاف وضع نهج مبتكرة إزاء حشد الموارد، بما في ذلك حشدها على أساس منتظم ويمكن التنبؤ به؛

11 - يرحب باستخدام التسمية المسجلة "الدور القيادي في هذا الميدان" كجزء من إستراتيجية الاتصالات ووسائل الإعلام لجعل صندوق اقتسام المنافع أكثر قبولاً لدى الجمهور عموماً.

الجزء الثاني: عمليات صندوق اقتسام المنافع

إن يستذكر أن صندوق اقتسام المنافع يدار بواسطة الحساب الاستئماني المشار إليه في المادة 19-3 (و) من المعاهدة الدولية؛

وإن يستذكر أن القرار 2006/1 أنشأ إستراتيجية التمويل لتنفيذ المعاهدة وأن الجهاز الرئاسي وافق أيضاً على الأولويات ومعايير الأهلية والإجراءات التنفيذية¹³ ومتطلبات المعلومات والإبلاغ¹⁴ الخاصة باستخدام موارد صندوق اقتسام المنافع؛

وإن يستذكر أن الجهاز الرئاسي، في دورته الثالثة، وافق على الحافظة الأولى للمشاريع الممولة من صندوق اقتسام المنافع؛

وإن يرحب بالاعتراف الرسمي بصندوق اقتسام المنافع التابع للمعاهدة كآلية لتمويل التكيف بموجب مرفق تمويل التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

وإن يشكر اتفاقية التنوع البيولوجي على تعميمها للدعوة إلى تقديم المقترحات لعام 2010 لصندوق اقتسام المنافع من خلال آلياتها، على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة العاملين في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وخصوصاً حفظ التنوع البيولوجي الزراعي؛

وتقديرًا منه للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لاعتباره بصندوق اقتسام المنافع كآلية جديدة تعطي الأولوية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه في سياق تناول الحد من الفقر، وخصوصاً للتشارك مع صندوق اقتسام المنافع بطرق منها إمكانية مساهمته بالموارد المالية؛

وإن يعرب عن تقديره لالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتشارك مع صندوق اقتسام المنافع، بطرق منها تقديم المشورة السياساتية الإستراتيجية وتشغيل البرامج والمشاريع والحشد المشترك للموارد؛

وإن يستذكر أن الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع، استناداً إلى النهج البرنامجي، أنشأت الصندوق كنهج جديد متعدد الأطراف إزاء تمويل الأمن الغذائي وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه وتكييف المحاصيل الغذائية مع تغير المناخ؛

IT/GB-2/07/Report Appendix D.1, D.2 and D.3¹³
IT/GB-3/09/Report Resolution 3/2009¹⁴

تنفيذ الجولة الأولى من دورة المشاريع

11 - يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة الـ 11 الممولة في إطار الجولة الأولى من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع، ويشهد على أهمية إنجاز هذه المشاريع بنهاية عام 2011، ويطلب إلى أمين المعاهدة أن يعد وأن يتيح تقريراً موجزاً عن تنفيذ وأثر حافظة المشاريع الأولى هذه بالاستناد إلى التقارير النهائية لكل من المشاريع الفردية؛

12 - يشهد، متابعة لقراره في دورته الثالثة، على أن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول من المعاهدة الدولية والناجمة عن مشاريع ممولة في إطار الجولة الأولى من دورة المشاريع، ستتاح وفقاً لشروط وأوضاع النظام المتعدد الأطراف، وأن المعلومات المتأتية من هذه المشاريع ستتاح على الملأ خلال سنة واحدة من إنجاز المشروع، ويطلب إلى أمين المعاهدة أن يضع التدابير والنظم العملية التي تيسر وفاء الكيانات المنفذة لتلك المشاريع بهذه المتطلبات؛

تنفيذ الجولة الأولى من دورة المشاريع (من افتتاح الدعوة لتقديم المقترحات لعام 2010 إلى الموافقة على المشاريع التي ستتمول)¹⁵

13 - يرحب بتصميم الدعوة إلى تقديم المقترحات لعام 2010 لصندوق اقتسام المنافع الذي وافق عليه مكتب الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي، خصوصاً تركيزه المواضيعي على المساعدة على ضمان الأمن الغذائي المستدام من خلال مساعدة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ عن طريق سلسلة مستهدفة من الأنشطة العالية الأثر في مجال حفظ واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وبهيكل الدعوة الذي يدمج بين تحقيق خطط العمل الإستراتيجية وتنفيذ مشاريع العمل الفوري؛

14 - يشكر المكتب واللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل على العمل الحكومي الدولي المنفذ دعماً لتصميم وتنفيذ الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع، ويحيط علماً بالوثيقة الصادرة أثناء الدورة، IT-GB-4/11/Inf.12 - تقرير عن المشاريع الموافق عليها في إطار دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع في فترة السنتين 2010/2011، والتي تتضمن قائمة بالمشاريع الموافق على تمويلها من الصندوق؛

15 - يثني على عمل الخبراء الدوليين رفيعي المستوى الذين أشركهم أمين المعاهدة بناء على طلب من المكتب، للمشورة العالية النوعية التي أسدوها فيما يتعلق بتصميم الدعوة الثانية لتقديم المقترحات؛

¹⁵ ترد المعلومات والقرارات المتصلة بالإجراءات والتدابير التي تمكن من الخطوات التالية في دورة المشاريع الثانية (صرف الأموال والإبلاغ والرصد والتقييم) في الضميمة المعنونة "تنفيذ المشاريع الموافق عليها في إطار الدورة الثانية من مشاريع الصندوق".

- 16 - يرحب بإنشاء وظيفة مكتب المساعدة لدعم وضع المقترحات التمهيديّة ومقترحات المشاريع الكاملة خلال الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع، ويطلب تعلم الدروس لأغراض دورات المشاريع القادمة، على أساس تقرير مكتب المساعدة؛
- 17 - يشكر الخبراء العاملين في فريق الخبراء على ما قدموه من مساعدة قيمة في تقييم مقترحات المشاريع؛
- 18 - يشكر منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدموه من دعم للأمين في تصميم الدعوة إلى تقديم المقترحات لعام 2010 لصندوق اقتسام المنافع؛
- 19 - يطلب إلى أمين المعاهدة، وفقاً للفقرة 6(ج) من الإجراءات التنفيذية، أن يُطلع جميع الآليات والصناديق والهيئات الدولية ذات الصلة، الثنائية والمتعددة الأطراف معاً، على مقترحات المشاريع التي قُيِّمت تقييماً إيجابياً ولكنها لم تمول أثناء الدورة الثانية للمشاريع؛
- 20 - يدعو الآليات والصناديق والهيئات الدولية ذات الصلة إلى النظر في مقترحات المشاريع التي قُيِّمت تقييماً إيجابياً وإبلاغ أمين المعاهدة عن تمويل هذه المشاريع والتقدم المحرز فيها، كجزء من إستراتيجية التمويل؛

تنفيذ الجولات القادمة من دورة المشاريع

- 21 - *إن يلاحظ* أن للتركيز المواضيعي في الجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع أهمية إستراتيجية كبرى بالنسبة لزيادة أثر الصندوق في الاستجابة للتحديات العالمية، *يطلب* إلى أمين المعاهدة أن يضع نهجاً برنامجياً متوسط الأجل لصندوق اقتسام المنافع يستفيد من هذا التركيز المواضيعي ويتواءم تماماً مع الأولويات التي اعتمدها الجهاز الرئاسي في دورته الثانية؛
- 22 - *يطلب* إلى أمين المعاهدة أن يراعي الدروس المستفادة من الإجراءات التنفيذية أثناء تنفيذ الجولة الأولى والجولة الثانية من دورة المشاريع في تصميم وتنفيذ الجولات المقبلة من دورة المشاريع؛
- 24 - *يقرر* أن يفوض مكتب الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي بتنفيذ دورة المشاريع خلال الفترة بين الدورتين في 2012-2013؛
- 25 - *يشدد* على أن النوعية والجدارة التقنية هما العاملان المقرران في تقييم مقترحات المشاريع الكاملة في الجولات المقبلة من دورة المشاريع، وفي قبولها؛

مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك الإجراءات والترتيبات المؤسسية

26 - *يسلم* بأهمية وقيمة بناء الشراكات مع المنظمات الدولية لتعزيز أثر صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك فيما يتعلق بحشد الموارد ووضع برامج الصندوق، وتعزيز فعالية عملية الصندوق، بما في ذلك بالاعتماد بقدر ما يمكن على الكيانات المنفذة المعينة التي تلبى المعايير الائتمانية والإدارة المالية العالية الخاصة بالمشاريع، بغية تقديم خدمات صياغة المشاريع والإشراف عليها وتنفيذها؛

27 - *يطلب* إلى أمين المعاهدة أن يستخدم الإجراءات المؤقتة المعتمدة لأغراض الجولة الثانية من دورة المشاريع، كأساس لمواصلة العمل المتعلق بالنظر في الإجراءات واعتمادها للدورات المقبلة من دورة المشاريع في الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي؛

28 - *يلاحظ مع التقدير* الإعراب عن الاهتمام من جانب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومركز البحث والتدريب في مجال الزراعة المدارية وأوكسفام نوفيب والبنك الدولي، بدعم مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع؛

29 - *يرحب* بإبرام مذكرة التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مواصلة تطوير صندوق اقتسام المنافع والتنفيذ العام للمعاهدة؛

30 - *يطلب* إلى أمين المعاهدة مواصلة إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية ذات الصلة لدعم صندوق اقتسام المنافع، وخصوصاً تلك المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعمل ككيانات منفذة للصاديق الأخرى المتعددة الأطراف وتتمتع بميزة مقارنة في ميدان الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ولديها قدرة معترف بها على إدارة المشاريع والإدارة المالية، إلى جانب توفر حضور ميداني لديها وقدرتها على دعم التمويل المشترك للمشاريع؛

31 - *يطلب* إلى أمين المعاهدة إطلاع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من العمليات والهيئات والآلية العاملة في مجال تغير المناخ، من قبيل مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف الدولي؛ واتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من العمليات المعنية بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها؛ والمحافل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والزراعة، من قبيل لجنة الأمن الغذائي وفرقة عمل أمين المعاهدة العام الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي لدى البنك الدولي، على عمل الصندوق؛

32 - *يطلب* إلى أمين المعاهدة أن يضع إجراءً موحداً وإطاراً للتعاون لإقامة الشراكات مع المنظمات الدولية المهمة، مع مراعاة الدروس المستفادة في إقامة شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

33 - **يشدد** على أن صندوق اقتسام المنافع يخضع للرقابة المباشرة من جانب الجهاز الرئاسي وهو يمول حصراً عن طريق الخطة الإستراتيجية التي وضعتها الأطراف المتعاقدة لتنفيذه، **ويؤكد**، انطلاقاً من هذه الدرجة العالية من التمويل الذاتي، على أهمية الحفاظ على درجة عالية من الاستقلال والإدارة الذاتية في عمليات الصندوق.

الجزء الثالث: رصد تمويل إستراتيجية التمويل: الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة

إن يستذكر أن أهداف إستراتيجية التمويل هي استحداث الطرائق والوسائل التي تكفل إتاحة الموارد الكافية لتنفيذ المعاهدة الدولية، والاستخدام المتسم بالشفافية والكفاءة والفعالية لجميع الموارد التي تتاح في إطار إستراتيجية التمويل؛ **وإن يستذكر** أنه كان في دورته الأولى قد طلب إلى أمين المعاهدة أن يتابع بصورة ايجابية، مع أمانات الآليات والصناديق والهيئات الدولية ذات الصلة، الطرق التي يمكنها أن تساهم في تنفيذ إستراتيجية التمويل، وإمكانية وضع مذكرات تفاهم مع الجهاز الرئاسي في هذا الصدد؛

وإن يستذكر أن الجهاز الرئاسي كان في دورته الثالثة قد اعتمد **الملحق 4** من إستراتيجية التمويل، **متطلبات المعلومات والإبلاغ بموجب إستراتيجية التمويل**، بغية تيسير رصد تنفيذ تلك الإستراتيجية.

وإن يستذكر أن **الملحق 4** من إستراتيجية التمويل يحدد متطلبات المعلومات والإبلاغ الخاصة بالموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة والتي تقدمها الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة والمنظمات الدولية التي يدخل الجهاز الرئاسي في اتفاقات معها والآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية؛

34 - **يرحب** بالمعلومات التي جمعتها الأمانة وقدمتها إلى اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل حول الموارد غير الخاضعة لسيطرة الجهاز الرئاسي المباشرة، **ويشدد** على أهمية توفير هذه المعلومات بصورة منتظمة لإبراز صورة إستراتيجية تمويل المعاهدة ولتقييم الثغرات وأوجه التآزر في تنفيذها؛

35 - **يشدد** على أهمية التشغيل الناجح للصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي لتنفيذ إستراتيجية التمويل المعاهدة وللتعاون بين صندوق اقتسام المنافع والصندوق الاستئماني، **ويطلب** إلى أمين المعاهدة أن يستكشف مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني إمكانية إيجاد آليات عملية تزيد من تعزيز التآزر وأوجه التكامل البرنامجية بين صندوق اقتسام المنافع والصندوق الاستئماني، بما في ذلك، عندما يكون الأمر مناسباً، إمكانية القيام بسلسلة من أنشطة جمع الأموال والبرمجة؛

36 - **يطلب** إلى أمين المعاهدة تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى على دعم تنفيذ إستراتيجية التمويل، وبصورة خاصة دعم مواصلة تفعيل صندوق اقتسام المنافع بإقامة الصلات مع الإدارة العليا في المؤسسات المعنية ووضع اتفاقات للتعاون وتنفيذها مع الآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية؛

37 - **يطلب** إلى أمين المعاهدة أن يروج لتنفيذ كامل اختصاص إستراتيجية التمويل بإيصال فكرة أهمية هذه الإستراتيجية إلى جمهور أوسع.

الجزء الرابع: العمل الحكومي الدولي الخاص بإستراتيجية التمويل خلال الفترة القادمة بين الدورتين:
مشروع اختصاصات اللجنة الاستشارية المخصصة لإستراتيجية التمويل

38 - يقرر إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل بالاختصاصات التالية:

- (1) إسداء المشورة للمكتب وللأمين بشأن جهود حشد الموارد، بما في ذلك بشأن النهج المبتكرة؛
- (2) إسداء المشورة للمكتب وللأمين بشأن تشغيل صندوق اقتسام المنافع، بما في ذلك ما يلي:
 - تصميم وهيكلة الدعوة القادمة إلى تقديم المقترحات، على أساس الدروس المستفادة من الجولة الثانية من دورة المشاريع والتركيز المواضيعي فيها؛
 - دعم عمل المكتب في فرز المقترحات التمهيديّة؛
 - إجراءات صرف الأموال ورصد المشاريع وتقييمها والإبلاغ عنها والترتيبات المؤسسية مع المؤسسات الشريكة؛
 - النهج البرنامجي في صندوق اقتسام المنافع؛
 - الاحتياجات الوظيفية لصندوق اقتسام المنافع في سياق عمليات منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة باستقلالية الأجهزة الدستورية؛
 - استعراض تنفيذ حافظة المشاريع الممولة من الجولة الأولى والجولة الثانية من دورة مشاريع صندوق اقتسام المنافع؛
 - استعراض الإجراءات التنفيذية لصندوق اقتسام المنافع، مع مراعاة الدروس المستفادة من التنفيذ منذ اعتماد الجهاز الرئاسي لها في دورته الثانية؛
- (3) إسداء المشورة فيما يتعلق برصد تنفيذ إستراتيجية التمويل بأكملها، بما في ذلك بخصوص تعزيز التعاون مع الآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية، ومن بينها الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من الشركاء؛
- (4) إبلاغ المكتب عن التقدم المحرز في عملها وعرض نتائج عملها في الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي.